

الإقامة في المناطق غير المخططة وضعف الانتماء البيئي

دراسة ميدانية في مدينة الأمل بمحافظة القاهرة

عبير سيد إبراهيم علي⁽¹⁾ - مصطفى إبراهيم عوض⁽¹⁾ - فيصل زكي عبد الواحد⁽²⁾
1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (2) كلية الحقوق، جامعة عين شمس

المستخلص

هدف البحث إلى تحديد العلاقة بين الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحثون أداتين لجمع البيانات، هما: استمارة استبيان حول مستوى الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، ومقياس الانتماء البيئي للسكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، وطُبق البحث على عينة عشوائية قوامها مائة وخمسون مفردة من المقيمين في مدينة الأمل بمحافظة القاهرة، وتوصلت نتائج البحث إلى تدني سمات السكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، وكذلك تدني خصائص كل من المسكن والخصائص البيئية وحاجات السكان بمدينة الأمل، كما توصلت نتائج البحث بأنه يوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل، ويوصي البحث بتطوير المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وتحسين مستوى المعيشة بمدينة الأمل، وإجراء بحوث ودراسات تجريبية للمداخل النفسية والاجتماعية في تنمية الانتماء البيئي للمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً.

الكلمات المفتاحية: المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً. - الانتماء البيئي.

مقدمة البحث

تظهر المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً كوحدة عمرانية لها تنظيم معين تسكنها الفئات الشعبية ذات الدخل المحدود والمستوى المعيشي المنخفض، وتتميز هذه المناطق بالقدم فهي غير مخططة ولا تراعي معايير التخطيط العمراني، كما أن معظم البيوت تم بنائها بمواد محلية بسيطة، وتتسم بخلوها من فتحات التهوية والإضاءة، وبالنظر للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً نجد أن الوضع الأسري يتمثل في كبر حجم الأسرة وتركز مظاهر القرابة، كما يتسم الوضع الاقتصادي بارتفاع نسبة البطالة وضعف الدخل وانتشار المهن الحرة البسيطة، ويتنمّل الوضع الثقافي بارتفاع معدلات الأمية في هذه المناطق.

وتُعد السمات غير الحضارية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية. Error! Hyperlink reference not valid. لسكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، قنابل موقوتة سرعان ما بدأت في الانفجار في صورة جرائم قتل ومخدرات وبلطجة وأصبحت ظاهرة عشوائية. (المركز القومي لحقوق الإنسان، 2013، ص 20)

كما تُعد ظاهرة السكن بالمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً ظاهرة اجتماعية مركبة ذات أبعاد متعددة الأطراف (إسكانية وعمرانية وبيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية)، ورغم تعدد هذه الأبعاد فإنها مترابطة فيما بينها فكل بُعد من هذه الأبعاد يؤثر في الأبعاد الأخرى ويتأثر بها في ذات الوقت. (الكردي وآخرون، 2003، ص 33)

ويُتمثل سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً خليط من البشر عمال من كل مهنة في مجال التشييد والبناء وفئات صغار الموظفين والحرفيين والباعة الجائلين، وكثيراً ما تكون هذه المناطق هي المهبط الأول للقادمين من الريف، وقد فسر بعض رجال الاجتماع السياسي كيف أن هذه المناطق مزيج غير متجانس من الريف والحضر، ولذلك فهي بيئة طبيعية للتطرف الفكري. (عبد الشكور، 2000، ص 436)

وقد نشأت هذه المناطق نتيجة التدفق الحاد للهجرة من الريف إلى المدينة، نتيجة تضاول فرص العمل في معظم المحافظات، وظهور البطالة جعل من بعض المناطق، بل وبعض المحافظات مناطق طرد، فاضطر بعض السكان إلى الهجرة، بحثاً عن فرص عمل، ولم تكن هذه الهجرة منظمة مخططة بل كانت هجرة عشوائية غير مخططة في غيبة القانون والتخطيط العمراني ونتيجة صعوبة الحصول على سكن داخل المدينة، دفع هؤلاء السكان الذين لا مأوى لهم إلى البحث عن سكن في هذه المناطق رخيصة التكاليف، فهذه المناطق غير المخططة تزداد يوماً بعد يوم خاصة خارج نطاق المدينة دون تخطيط ودون توجيه ودون ترخيص، وغير مطابقة لقانون تنظيم المباني من حيث الارتفاعات ومساحة الحجرات والمرافق. (بدوي، 1998، ص ص 138: 239)

مشكلة البحث

أدى النمو الحضري المتسارع الذي شهدته الدول النامية، وخاصة الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية وديمقراطية وأمنية وغيرها، ومن إفرازات النمو الحضري السريع ظهور العشوائيات حول أطراف المدن، وهنا بدأت انتشار ظاهرة السكن غير المشروع كرد فعل للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية، مما دفع العديد من سكان المناطق الريفية وغيرها للنزوح نحو المدن والعواصم للإقامة على أطرافها دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي، وأيضاً دون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني وفي ظل غياب وغفلة مراقبة الأجهزة الحكومية. وتؤكد العديد من البحوث والدراسات السابقة مثل (الزهراني، 2014) أن المناطق العشوائية نشأت في غياب التخطيط العام وخروجاً عن القانون وتعدياً على أملاك الدولة، وبالتالي تكون هناك مناطق محرومة من كافة المرافق والخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء ونقاط الشرطة والوحدات الصحية والمدارس والمواصلات، بحيث لا تستطيع أن تمر بها سيارة إسعاف أو مطافئ أو الأمن، وتنتشر كافة أنواع الجريمة وكذلك الفئات الخارجة عن القانون، وبذلك تصبح مصدراً للعنف والإرهاب"، كما ترى دراسة (عبد اللطيف، 2015) بأنها مناطق سكنية تفتقر إلى الناحية الشرعي، سواء أُنشئت على أراضي غير معدة للبناء خاصة أو عامة، أو البناء دون الحصول على التراخيص المطلوبة من الجهات المسؤولة، مما يجعل الدولة لا تعترف بها في البداية، وبالتالي تفتقر إلى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والبنية التحتية من مياه شرب آمنة وصرف صحي وطرق ممهدة، وينتج وضع مخز، تحاول الدولة مواجهته إما بالإزالة أو الجزئية أو التطوير، وقد تنشأ تلك المناطق نتيجة سياسات الدولة مثل مناطق الإسكان الشعبي بالقاهرة، كأسلوب لحل مشكلة الإسكان خلال فترة الستينيات من القرن الماضي، فأصبحت الآن بمثابة بؤراً من المناطق المتخلفة نظراً لتراخي الأجهزة التنفيذية في مراقبة هذه الظاهرة، وتطبيق العقوبات على المخالفين، مع تأخر التعامل معها أثناء قيامها، حيث إمكانية القضاء عليها في بدايتها. (شفيق، 2017)، وبالتالي تكون مناطق محرومة من كافة أنواع المرافق والخدمات الأساسية مثل : المياه والكهرباء ونقطة شرطة والوحدات الصحية والمدارس والمواصلات وغيرها من المرافق والخدمات العامة، ونتيجة لحرمان السكان من الحد الأدنى اللازم للمعيشة تنتشر الأمراض المتوطنة وينقشى الجهل وتسود الأمية، وتنتشر جميع أنواع الجريمة، وتتوطن بها الفئات الخارجة على القانون، وبذلك تصبح مصدراً للعنف والإرهاب". (مصطفى، 2016)، وكشفت نتائج دراسة (موسى، 2023) أن الآثار البيئية للمناطق غير المخططة على السكان تمثلت في انتشار الأمراض الناتجة عن التلوث البيئي مثل: أمراض الصدر والأمراض الجلدية، كما كشفت بأن الآثار الاجتماعية تمثلت في انتشار مشكلات أعمال

البطجة وتعاطي المخدرات، كما تمثلت الآثار النفسية في المعاناة بعدم الإحساس بالرضا، وهو ما يؤدي إلى تندي وتدهور مستوى المعيشة.

وتأسيساً على ما سبق يتوجه البحث إلى الإجابة على السؤال الرئيس الآتي " ما العلاقة بين الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل؟"

أسئلة البحث

السؤال الرئيس: " ما العلاقة بين الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل؟".
الأسئلة الفرعية:

1. ما سمات السكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بمدينة الأمل؟
2. ما خصائص المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بمدينة الأمل؟
3. ما الخصائص البيئية في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بمدينة الأمل؟
4. ما حاجات السكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً في مدينة الأمل؟
5. ما مستوى الانتماء البيئي للمقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بمدينة الأمل؟

أهمية البحث

أ- الأهمية النظرية:

- 1- يُعد هذا البحث محاولة علمية للإسهام في المستجدات الجارية في قضايا المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، من خلال إثراء التراث النظري في مجال العلوم البيئية.
- 2- قد يكون نواة تفيد الباحثين من خلال إطاره النظري في تناول قضايا مرتبطة بموضوع البحث الحالي.
- 3- يتناول البحث قضية مهمة في المجتمع المصري وهي قضية المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وربطها بالانتماء البيئي.

ب- الأهمية التطبيقية:

- 1- قد تُمهد نتائجه إلى مجموعة من التوصيات التي تساعد على حل مشكلات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً.
- 2- يسعى البحث إلى الاستفادة الأجهزة المنوطة بالمحليات، وذلك من خلال معطياتها ونتائجها في وضع الخطط الكفيلة لتطوير المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً.
- 3- قد يُمكن الاستناد إليه في وضع برامج تنموية لتحسين مستوى الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً من أجل الحفاظ على البيئة.
- 4- يمكن الاستناد إلى نتائجه في وضع برامج تنموية لتنمية الانتماء البيئي للأفراد من أجل الحفاظ على البيئة نظيفة وأمنة.

أهداف البحث

***الهدف الرئيس:** تحديد العلاقة بين الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل.

***الأهداف الفرعية:**

1. التعرف على سمات السكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً في مدينة الأمل.
2. التعرف على خصائص المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بمدينة الأمل.
3. التعرف على الخصائص البيئية في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بمدينة الأمل.
4. التعرف على حاجات السكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً في مدينة الأمل.
5. التعرف على مستوى الانتماء البيئي للمقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً في مدينة الأمل.
6. تحديد العلاقة بين الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل.

فروض البحث

الفرض الرئيس: "يوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل".

الفروض الفرعية:

1. يُوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين سمات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وارتباطها بضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل.
2. يُوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين خصائص المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وارتباطها بضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل.
3. يُوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الخصائص البيئية للمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وارتباطها بضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل.
4. يُوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حاجات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وارتباطها بضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل.

مصطلحات البحث

1. مصطلح المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً: "ظاهرة موجودة في أطراف المدن، حيث يقوم الأفراد

ببناء المساكن بدون أي تخطيط مسبق لمناطق البناء، مما يجعل ترك شوارع رئيسية أمراً مستحيلاً نظراً لارتفاع سعر الأرض، وبالتالي ضيق الشوارع الجانبية وتلاصق المباني حتى يصبح دخول الشمس لبعضها أمراً مستحيلاً، ويتم البناء في مناطق بلا مرافق، ثم يقوم السكان ببناء المرافق على نفقتهم من خلال الضغوط الشعبية".

(Performance and innovation Unit,2002, p. 211)

ويُعرف مصطلح المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً إجرائياً: "مناطق أنشئت بصورة غير مخططة تنظيمياً ومخالفة قانونياً، وقام الأهالي بالاستيلاء عليها عن طريق وضع اليد بالمخالفة للقانون وليس لها تصاريح بناء أو تصميمات عمرانية مخططة، ويعيشون في ظروف سيئة تجعلهم دائماً ناقلين وحاقدين على المجتمع ككل، وبالتالي يصبحون أرضاً خصبة لانتشار الأفكار المتطرفة والجريمة والانحراف، وانعدام تحقيق الأمان الاجتماعي لهم، والشعور بالغربة وضعف الانتماء البيئي، وفقاً لتقرير شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير".

2. مصطلح الانتماء البيئي: "إحساس الفرد أو المواطن بأنه جزء من كل، فإذا كان عضواً في أسرة فهو جزء لا يتجزأ من هذه الأسرة، وإذا كان فرداً في مجتمع فهو جزء من بين هذا المجتمع يعيش فيه ويتعايش معه ويتفاعل مع تفاعلاته ويعتق أيديولوجيته، ويمتثل ثقافته ويتمسك بها ويكون ولاءه أولاً وأخيراً لهذا المجتمع أو الوطن. (الجهوري، 2000، ص 136: 137)

ويُعرف مصطلح الانتماء البيئي إجرائياً: "إحساس وشعور الفرد بأنه جزء وعضواً في المجتمع يعيش فيه ويتعايش معه ويتفاعل مع تفاعلاته ويعتق أيديولوجيته، ويمتثل ثقافته ويتمسك بها ويكون ولاءه وانتماؤه لهذا المجتمع الذي يعيش فيه".

دراسات سابقة

دراسة هشام عبد المنعم حسين محمد موسى (2023): هدفت الدراسة إلى الكشف عن الآثار البيئية والاجتماعية والنفسية لدى العاملين والسكان المتاخمين لخطوط السكك الحديدية ودور الإعلام في التعامل معها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة استمارتين للاستبيان أحدهما للسكان المتاخمين لخطوط السكك الحديدية والأخرى للعاملين بخطوط السكك الحديدية، وطُبقت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (320) مفردة بحي الشرايية بمحافظة القاهرة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تمثلت الآثار البيئية على السكان في انتشار الأمراض الناتجة عن التلوث البيئي مثل: أمراض الصدر والأمراض الجلدية، وتمثلت الآثار الاجتماعية في انتشار مشكلات أعمال البطوجة وتعاطي المخدرات، وتمثلت الآثار النفسية في المعاناة بعدم الإحساس بالرضا إلى حد كبير عن القرارات التي يتخذونها، أما بالنسبة للمشكلات المهنية التي يقابلها العاملون في خطوط السكك الحديدية، فتمثلت في مشكلة الإعياء المهني ومنها عدم القدرة على إنجاز العمل بسرعة في الأداء، وتمثلت مشكلات سوء التوافق المهني في سوء التوافق في البيئة الداخلية والخارجية للعمل، وتمثلت مشكلات العمال في تعاملاتهم مع الرؤساء في تعسف بعض الرؤساء، وتوصي الدراسة بإزالة المناطق السكنية المتاخمة لخطوط السكك الحديدية لعدم جدوى تطويرها مع توفير البديل، وإجراء المزيد من البحوث والدراسات للأسر التي تقطن هذه المناطق من خلال منظمات المجتمع المدني للوقوف على أهم احتياجاتهم.

دراسة ابتسام محمد مرسي (2022): هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب التلوث البيئي الناتج عن سلوك مؤسسات وأفراد المجتمع تجاه مشكلات القمامة، وإيجاد حلول عملية وعلمية للحفاظ على البيئة من التلوث، واستخدمت الدراسة كلاً من المنهجين الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، وطُبقت الدراسة أداة الملاحظة والاستبانة الإلكترونية على عينة عشوائية قوامها (457) فرداً من مختلف الفئات النوعية والعمرية، والتعليمية، والطبقية، والجغرافية، بريف وحضر جمهورية مصر العربية، وأكدت نتائج الدراسة أن تراكم المخلفات من أكثر المشكلات المرتبطة بكل أشكال الملوثات (هواء، وماء، وتربة)، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من العوامل المؤدية للتلوث البيئي يرجع إلى

نقص الوعي وضعف الرقابة وعدم قيام الهيئات الرسمية بدور فاعل للحد من المشكلة التي تُشكل خطورة بيئية وارتفاع لمعدلات التلوث ونشر الأوبئة، مما يهدد البيئة وصحة الإنسان.

دراسة مي أنور عبد الراضي حفني (2021): هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين التمرد النفسي والقابلية للاستهواء لدى أطفال المناطق العشوائية، كما هدفت أيضاً إلى الكشف عن الفروق بين أطفال المناطق العشوائية وأطفال المناطق المخططة في كل من التمرد النفسي والقابلية للاستهواء، وتكونت عينة الدراسة من (100) طفلاً قسمت إلى (50) طفلاً من المناطق العشوائية، و(50) طفلاً من المناطق المخططة، واستعانت الدراسة بالأدوات التالية: مقياس التمرد النفسي للأطفال، ومقياس الاستهواء للأطفال ومقياس جامعة أسيوط للذكاء غير اللفظي، وأظهرت الدراسة النتائج التالية: وجود ارتباط موجب دال إحصائياً بين درجات عينة الدراسة من الأطفال في المناطق العشوائية والمناطق المخططة على مقياس التمرد النفسي للأطفال والقابلية للاستهواء للأطفال، وجود فروق دالة إحصائياً بين الأطفال من المناطق العشوائية والأطفال من المناطق المخططة على مقياس التمرد النفسي للأطفال لصالح الأطفال في المناطق العشوائية، وجود فروق دالة إحصائياً بين الأطفال من المناطق العشوائية والأطفال من المناطق المخططة على القابلية للاستهواء للأطفال لصالح الأطفال في المناطق العشوائية.

ابتسام جمال عبد المنعم محمد (2020): هدفت الدراسة إلى تحديد المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمشاركة شباب المناطق العشوائية في مجال خدمة البيئة، تنتمي الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدمت الدراسة استمارة الاستبيان، وطبقت على عينة قوامها (300) مفردة من فئة الشباب من الذكور والإناث، منها (200) مفردة بمنطقة المرج، و(100) مفردة بمنطقة عين شمس، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الشباب حول المتغيرات الاجتماعية ومدى تأثيرها على مشاركة شباب المناطق العشوائية في مجال خدمة البيئة، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الشباب حول المتغيرات الاقتصادية ومدى تأثيرها على مشاركة شباب المناطق العشوائية في مجال خدمة البيئة، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الشباب حول المتغيرات البيئية للمناطق العشوائية. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الشباب حول المتغيرات السياسية التي تواجه الشباب في المناطق العشوائية.

دراسة إبراهيم مهدي محمد (2019): هدفت الدراسة إلى التعرف على استخدام برنامج تدخل لعمل تغيير في سلوك ساكني العشوائيات باستخدام العمل الاجتماعي التطوعي وإحداث وعي بالمسؤولية البيئية وممارستها، اعتمدت الدراسة على المنهج شبه التجريبي، واستخدمت الدراسة أربع أدوات وهي: برنامج العمل الاجتماعي ومقياس الوعي بالمسؤولية البيئية ومقياس ممارسة المسؤولية البيئية ومقياس العمل الاجتماعي، وطبقت الدراسة على عينة قوامها (80) مفردة من الذكور والإناث، قسمت العينة على مجموعتين أحدهما مجموعة ضابطة والأخرى مجموعة تجريبية، وقوام كل منهما (40) مفردة بالتساوي في العدد بين الذكور والإناث، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: نجاح العمل الاجتماعي في رفع الوعي بالمسؤولية البيئية ورفع ممارستها لصالح المجموعة التجريبية عن المجموعة الضابطة، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود فروق في الوعي بالمسؤولية البيئية في المجموعة التجريبية بعد تطبيق البرنامج لصالح الإناث عن الذكور.

دراسة محمد جابر صادق عبد الحافظ (2018): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأحزاب السياسية المصرية في تفعيل المشاركة الشعبية لمواجهة بعض المشكلات البيئية لدى سكان المناطق العشوائية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى الحصول على صورة دينامية متكاملة لإطار مجتمعي معين، واستخدمت الدراسة صحيفة الاستبانة، وطبقت على عينة عشوائية قوامها (158) مفردة من الأسر التي تعيش في بعض المناطق العشوائية بمحافظة الجيزة، وهي (بولاق الدكرور - إمبابة - ميت عقبة)، وعينة من (38) مفردة من أحزاب (المصريين الأحرار - مستقبل وطن - الوفد)، وهي الأحزاب الأكثر تمثيلاً بمجلس النواب، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن ليس للأحزاب السياسية دور فعال في حل المشكلات البيئية، حيث أنها لا تهتم بالمشكلات التي يعاني منها سكان المناطق العشوائية، ولا تتصدى لأي مشكلة طارئة تواجههم، كما أنها لا تناقش ولا تطالب الحكومة باحتياجات سكان تلك المناطق، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الأحزاب السياسية بالتواجد الإيجابي الفعال بين المواطنين من خلال المساهمة في تقديم الخدمات وحل المشكلات والترغيب في العمل السياسي، وضرورة أن تتوافق مبادئ وسياسات وبرامج الأحزاب السياسية مع الإرادة الشعبية للمواطنين بهدف النهوض بتلك المناطق من خلال جهود الحكومة وأنظمتها المختلفة.

دراسة نيرمين طارق محمد السيد (2015): هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الضوابط الاجتماعية غير الرسمية والشعور بالأمان والتكافل الاجتماعي في منطقتين عشوائية وغير عشوائية، كما هدفت إلى التعرف على ما الضبط الاجتماعي غير الرسمي وتأثيره على التكافل الاجتماعي، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الضغط الاجتماعي غير الرسمي والشعور بالأمان، وأيضاً هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الضغط الاجتماعي غير الرسمي والتكافل الاجتماعي، وهناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الشعور بالأمان داخل الشقة و متغير السكن، وهناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المنطقة و متغير السكن، كما أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين الضبط الاجتماعي غير الرسمي و متغيرات الدخل والسن ومعدل الازدحام، ولا يوجد علاقة دالة إحصائية بين الشعور بالأمان داخل المسكن والحالة الاجتماعية، كما لا يوجد علاقة ارتباطية بين متغير السن والشعور بالأمان داخل المسكن.

دراسة شعبان حامد ونادية زغلول (2001): هدفت الدراسة إلى تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة بمكوناتها وعناصرها المختلفة في الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية، والذي يُمثل الانتماء والولاء أهم هذه العناصر، وكذلك التعرف على دور المناهج التعليمية الحديثة في تحقيق الانتماء للطلاب، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن المواطنة تحتاج إلى معارف تجعل الطالب قادراً على تفهم علاقة الإنسان بمجتمعه ومتطلبات المجتمع المحلي، وضرورة وجود أنشطة داخل المدرسة تؤدي إلى اكتساب الطلاب مهارات حياتية كالتعليم الذاتي والعمل الجماعي التعاوني وروح الفريق ومهارة اتخاذ القرارات في ضوء منظومة من القيم والاتجاهات تجعل الطلاب يتحملون المسؤولية، ويقدرن قيمة العمل، وغرس قيم الولاء والانتماء لمصر والاعتزاز بها، وممارسة السلوك الديمقراطي داخل الفصل وخارجها، وتقبل الذات والزملاء وقبول الآخر، وتنمية روح التطوع داخل المدرسة وخارجها.

دراسة Richard M. lee & Steven Robbins (1995): هدفت الدراسة إلى قياس الانتماء بواسطة مقياس الارتباط الاجتماعي والأمن الاجتماعي، حيث اهتمت هذه الدراسة بتطوير مقياسين يعبران عن الانتماء أولهما (الارتباط الاجتماعي والأمن الاجتماعي) القائمين على نظرية سيكولوجية الذات، وقد طوراً هذين المقياسين لكي يمكن الاعتماد

عليهما ولكي تكون مقاييس أحادية البعد، فالارتباط الاجتماعي قد اتصل بمفهوم الاعتماد عليهما ولكي تكون مقاييس أحادية البعد، فالارتباط الاجتماعي قد اتصل بمفهوم علاقة الإنسان بغيره من الناس الآخرين، أما الأمن الاجتماعي فقد اتصل بمفهوم اعتماد الناس على بعضهم البعض، وبالتالي يتضح أن الانتماء يتضمن ضرورة تكوين علاقات اجتماعية مع الناس بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل بينهم.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ارتبطت بعض الدراسات السابقة بالكشف عن الآثار البيئية والاجتماعية والنفسية لدى العاملين والسكان المتأخمين لخطوط السكك الحديدية ودور الإعلام في التعامل معها (موسى، 2023)، حيث تمثلت تلك الآثار البيئية على السكان في انتشار الأمراض مثل: أمراض الصدر والأمراض الجلدية، وتمثلت الآثار الاجتماعية في انتشار مشكلات أعمال البلطجة وتعاطي المخدرات، وتمثلت الآثار النفسية في المعاناة بعدم الإحساس بالرضا إلى حد كبير عن القرارات التي يتخذونها، بينما تناولت دراسة (محمد، 2020) المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمشاركة شباب المناطق العشوائية في مجال خدمة البيئة، وتناولت دراسة (محمد، 2019) استخدام برنامج تدخل لعمل تغيير في سلوك ساكني العشوائيات باستخدام العمل الاجتماعي التطوعي وإحداث وعي بالمسؤولية البيئية وممارستها، وأوضحت نجاح العمل الاجتماعي في رفع الوعي بالمسؤولية البيئية ورفع ممارستها بعد تطبيق البرنامج لصالح الإناث عن الذكور، وكشفت دراسة (السيد، 2015) العلاقة بين الضوابط الاجتماعية غير الرسمية والشعور بالأمان والتكافل الاجتماعي في منطقتين عشوائية وغير عشوائية، توصلت بأن هناك ارتباط بين الضغط الاجتماعي غير الرسمي وكل من الشعور بالأمان والتكافل الاجتماعي، كما أن هناك ارتباط بين الشعور بالأمان داخل الشقة ومتغير السكن.

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت المواطنة مثل دراسة (حامد وزغلول، 2001) التي هدفت الدراسة إلى تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة بمكوناتها وعناصرها المختلفة في الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية، وكذلك التعرف على دور المناهج التعليمية الحديثة في تحقيق الانتماء للطلاب، بينما دراسة (Richard & Steven, 1995) موضوع الانتماء، حيث هدفت إلى قياس الانتماء بواسطة مقياس الارتباط الاجتماعي والأمن الاجتماعي، فالارتباط الاجتماعي قد اتصل بمفهوم علاقة الإنسان بغيره من الناس الآخرين، أما الأمن الاجتماعي فقد اتصل بمفهوم اعتماد الناس على بعضهم البعض، وبالتالي يتضح أن الانتماء يتضمن ضرورة تكوين علاقات اجتماعية مع الناس بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل بينهم.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

من خلال ما سبق يمكن القول إن الدراسات السابقة العربية والأجنبية تمثل موجهًا ودليلاً علميًا للباحثين، حيث استفاد البحث منها في تحديد موضوع البحث وصياغته وبلورته في شكل علمي، كما استفاد أيضاً البحث من الدراسات السابقة في تحديد أهدافه وأهميته وتساؤلاته وفروضه وأدواته.

الإطار النظري للبحث

(أ) نظرية النسق الإيكولوجي:

نشأت نظرية الأنساق بوجه عام في إطار علم الأحياء، ثم نمت وانتشرت في العديد من المجالات والعلوم ومنها علم الاجتماع وعلوم البيئية الحديثة، ولقد تأثرت هذه النظرية بنظرية دارون ونظرية السكان لـ "مالتوس" نحو فكرة الصراع حول الموارد البيئية المحدودة. (N. Brill, 2016, p. 14)

ويُعرف النسق بوجه عام بأنه مجموعة من الأجزاء ترتبط ببعضها البعض وتعمل معاً بنظام معين لأداء هدف عام، مع المحافظة على التوازن الداخلي بين عناصر النسق والتوازن الخارجي أيضاً من خلال علاقة النسق بالبيئة المحيطة به، فأن المجتمعات عبارة عن كليات أو أنساق بينها ارتباط متبادل ويكتسب كل جزء ما له من معني في ضوء علاقته بالكل، كما يقوم كل جزء بأداء وظيفة معينة داخل النسق، وأن كل العناصر التي يتركب منها النسق هي مقومات ضرورية ترتبط بحاجات النسق العام، وإن استمرار النسق في البقاء يرتبط باستمرار التوازن الذي يتحقق بشروط أربعة وهي:

- 1- التكيف مع البيئة.
- 2- تحقيق الهدف الأساسي للنسق.
- 3- تحقيق التكامل بين أجزاء النسق.
- 4- الحفاظ على بقاء النمط الأساسي (لظفي والزيات، 1999، ص 72)

ويُعتبر مفهوم النسق الإيكولوجي مفهوماً جديداً لتحليل علاقة الإنسان بالبيئة، حيث يُعد هذا المفهوم من المفاهيم البيولوجية التي استعارتها الأيكولوجية البشرية عند تطوير إطارها التصوري المبكر ومؤداه " إن كل المجتمعات الطبيعية للكائنات الحية التي تعيش وتتفاعل مع بعضها البعض ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئتها"، ومن ثم يبدو من الملائم تصور طرفي العلاقة (الكائنات الحية وبيئاتها المختلفة) كما لو كانا يشكلان كلاً واحداً ومركباً وهو ما يشير إليه مفهوم النسق الإيكولوجي، فإن الكائنات الحية لا تعيش في عزلة فيزيقية أو بيولوجية بل أن هناك تداخلاً واضحاً بين الكائنات الحية بعضها البعض، وبين المقومات الفيزيكية والكيميائية للبيئة وأن هذه العلاقات المتداخلة ينتج عنها نسق وظيفي وهو عبارة عن سلسلة من العمليات المتداخلة والمتراطة تسيطر عليها وتوجهها علاقة سببية محددة، كما أنه من خلال التفاعل المتبادل للأجزاء مع بعضها البعض يستطيع النسق أن يحتفظ بوجوده وبقائه، وبذلك فالنسق وظيفي تفاعلي يتركب من تجمع أو أكثر من الكائنات الحية في تفاعلاتها مع البيئة الفيزيكية والبيولوجية. (السيد، 1993، ص 231)

وظائف النسق الإيكولوجي:

1. الوظيفة الأولى: هي وظيفة داخلية وتتمثل في الحفاظ على العلاقات المتوازنة بين الأجزاء المكونة للنسق.
2. الوظيفة الثانية: هي وظيفة خارجية وتتمثل في التفاعل مع البيئة وأداء الوظيفة المطلوبة من النسق الإيكولوجي، يعني أن النسق يحتوي على عناصر بعضها يعمل من أجل الحفاظ على الوضع القائم بينما هناك عناصر أخرى تتحرك نحو التغيير. (بونس، 1992، ص 30)

ويتكون النسق الإيكولوجي من عدة عناصر أساسية أهمها:

- 1- وجود عنصر الحياة: ذلك البُعد الذي يضم كل الكائنات الحية في وسط معين، وتحقق هذه الكائنات وجودها من خلال عمليات التغذية والنمو والتكاثر والتكيف والنفس والإخراج هذا بالإضافة على المنافسة والصراع فيما بينها وأيضاً الاختراق، والتجديد، والإحلال، والمبادأة. (F. Daniel, L. Doak, M. Scott, 1994, p.615)

ويقضى عنصر الحياة بانقسام الكائنات إلى وحدات وانساق فرعية يمكن التميز بينها، وهي تخضع لتبادل الحدود، وبالتالي لا يمكن تصور وجود (أنساق مغلقة) والاستقلال غير موجود في النسق الأيكولوجي، ولذلك تقابل المدخلات Input المخرجات Outputs ومع وجود علاقة حيوية بين الثبات والتغير في الخصائص العضوية، فإن الجوانب الوظيفية تعبر عن البُعد الديناميكي للمادة الحية. (السنهوري، 1992، ص 52)

2- عنصرا المادة والطاقة: يتكون النسق الأيكولوجي بالدرجة الأولى من عناصر فيزيقية وأخرى بيولوجية وثالثة كيميائية تؤثر في الكائنات الحية وتتأثر بها، والمادة بالمعنى العام للفظ من مقومات هذا النسق، وهي موزعة على مختلف المناطق والأماكن بشكل غير متجانس، أما الطاقة فهي عنصر قابل للتدفق والانسحاب والتحول بمعدلات معينة وتختلف الطاقة في طبيعتها ووظيفتها عن المادة، وتقبل الانقسام إلى أنواع كثيرة، فهناك الطاقة المادية كما توجد الطاقة الاجتماعية بمعنى النشاط والطاقة النفسية بمفهوم الاستعداد، والمهارة والثقة في الذات، وتنتج الطاقة غالباً من تحولات في المادة بفعل جهود الكائن الحي أو نشاطه أو بدونها، ولكل نوع من التحولات أسباباً ونتائجاً الطبيعية أو الصناعية. (عبد اللطيف، 2004، ص 24)

3- التغذية المرتدة Feed Back: تُشير عملية التغذية المرتدة إلى التأثير المتبادل بين المدخلات والمخرجات في أي وحدة أو نسق فرعي داخل النسق الإيكولوجي، ويتحقق ذلك التأثير على مستوى البناء أو التكوين، كما يتمثل في الوظائف أو النتائج، التي يكون بعضها معوقاً وضاراً، والبعض الآخر نافعاً ومشجعاً، فالإنسان يخضع للبيئة، ولكنه يتدخل بقدر معين لتوجيهها وترشيد نتائج التفاعل، ولذلك فإن التغذية المرتدة تأخذ شكلاً من استجابات الإنسان لمعطيات البيئة ولا تبقى أسيرة الانعكاس المباشر في كثير من الحالات، ويتدخل فيها المعيار الاجتماعي والثقافي مع المكون الفيزيقي، ومن ثم فعملية التغذية المرتدة تمثل، مكون أساسى تعمل على استمرارية وتوازن النسق الأيكولوجي. (السيد، 1997، ص ص 48:50)

*القواعد العامة للنسق الأيكولوجي:

1- قاعدة التوازن الحياتي: يشير التوازن على المستويين الفيزيقي والحيوي إلى أن التحولات التي تسبب الخلل والاضطراب بين مكونات النسق تقابلها من حين لآخر تغيرات مضادة، تعيد الحال إلى ما كان عليه من قبل، ويعني ذلك أن التغير لا يعوق الاستقرار، وفي إطار التوازنات الداخلية يتحقق استمرار الكائنات الحية بما فيها الإنسان، كما ينتج عن خلال التوازن في النسق الإيكولوجي آثار سلبية تتباين في الشدة والعمق من مجال لآخر. (H. J. Morowitz ,C .Potter, 1993, p.25)

2- قاعدة ديناميكية النسق: يكون النسق الأيكولوجي في حالة حركة مستمرة وتغير دائم سواء من داخل الأنساق الفرعية داخل النسق الأيكولوجي أو من الخارج فالعوامل الخارجية المحيطة بالنسق أيضاً في حالة تغير، ومن ناحية أخرى هناك عمليات انقسام واندماج النسق، هذا بجانب محاولات التكيف المستمرة مع متغيرات البيئة المحيطة. (أبو زيد، 1996، ص 75)

3- قاعدة البناء والوظيفة: للنسق الأيكولوجي بناء وعناصر حية وغير حية، وذلك في إطار بناء تفاعلي متكامل، وهو في نفس الوقت نسق وظيفي، بمعنى أن العمليات التفاعلية تتم في ضوء الأدوار الوظيفية التي تلعبها مقومات النسق الأساسية من أجل استمراره وبقائه. (السيد، 1997، ص 233)

4- تبعية واستقلالية النسق الإيكولوجي: يختلف العلماء حول استقلالية النسق الأيكولوجي وهل هو نسق قائم بذاته ومنفصل أم جزء من النسق الاجتماعي، حيث يرى البعض أن النسق الأيكولوجي عنصر أساسي من عناصر البناء

الاجتماعي نظراً للتأثيرات والتفاعلات المتبادلة بينهما، بينما يرى البعض الآخر أن النسق الأيكولوجي نسق منفصل عن البناء الاجتماعي، حيث يركز النسق الأيكولوجي في المقام الأول على دراسة العلاقة بين الإنسان والطبيعة. (أبو زيد، 2009، ص 40)

أوجه الاستفادة من هذه النظرية: تساعد هذه النظرية في تحليل المشكلات البيئية من خلال المدخلات الموجودة في المنظومة البيئية، حيث يركز النسق الأيكولوجي في المقام الأول على دراسة العلاقة بين الإنسان والطبيعة، كما تفيد في فهم العوامل الخارجية والداخلية المحيطة بالنسق أيضاً في حالة تغير دائم وهو ما يظهر في تفاعل السكان بالمناطق العشوائية.

(ب) النظرية الأيكولوجية:

تُعد النظرية الأيكولوجية من النظريات الحديثة التي تفسر طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة، وكذلك التعرف على تأثيرات البيئة المحيطة على المجتمع وكذلك تأثير المجتمعات في بيئتها المحيطة. (عبد اللطيف، 1998، ص 288) كما صُنفت النظرية الأيكولوجية ضمن مجموعة النظريات التي تهتم بالظروف البيئية التي تتفاعل مع ذات الفرد، وتؤدي إلى العديد من المشكلات والمواقف الصعبة في حالة إن كانت هذه البيئة تُمثل ضغوطاً على الفرد، أو تكون مرآة تعكس ما يتعرض له من مواقف نتيجة للتفاعلات المستمرة مع المحيطين به أو تأثير المجتمع ككل. (ناجي وآخرون، 2007، ص 216)

منطلقات النظرية الأيكولوجية: تنطلق النظرية الأيكولوجية من مجموعة من الأسس، وذلك على النحو التالي:

1. الإنسان هو نتاج حتمي لبيئته، حتى لو عجزت مواهبه أو قدراته أو كان لديه قصور.
2. الحاجات الرئيسية للإنسان في المسكن والصحة والغذاء والعمل، كلها إمكانيات وحاجات أولاً للبيئة وليس للإنسان.
3. دعوى الفروق الفردية أضعف من أن تتال من سطوة البيئة وضغوطها.
4. أي علاج فردي بعيداً عن البيئة هو علاج بطيء وقليل الفاعلية. (عثمان، 2005، ص 231)

فرضيات النظرية الأيكولوجية:

1. أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن البيئة والطبيعة البشرية، وهو في علاقة تأثير وتأثر بهذه البيئة.
2. مشكلة الإنسان ما هي إلا نتاج لما يلاقه من ضعف في الإمكانيات البيئية التي يعيش فيها، وكذلك سطوة وضغوط وآلام هذه البيئة.
3. التفاعل بين البيئة والإنسان أمراً حتمياً تفرضه طبيعة الحياة ذاتها.
4. عندما تعجز البيئة عن إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، فإنه يتعرض لمشكلات وأزمات نفسية وأخلاقية وسلوكية، كاستجابة طبيعية لهذا العجز البيئي.
5. حاجات الإنسان البيولوجية هي حقيقة الوجود الإنساني. (ناجي وآخرون، 2007، ص 220)

خصائص النظرية الأيكولوجية:

1. نظرية اقتصادية واجتماعية وليست نظرية نفسية وسلوكية.
2. ترى أن البيئة هي المصدر الأساسي لسعادة الإنسان أو لشقائه.
3. ترفض كافة النظريات النفسية كأدوات فعالة لمساعدة الإنسان.

4. تتسم بالوضوح الملموس وليس الغموض في تفسيرها للعلاقة المتبادلة بين الإنسان والبيئة.
 5. تفترض أن الإنسان كائن بيئي أوجدته وشكلته البيئة، بل وأثارت مشاكله أولاً وأخيراً.
 6. كافة مضاعفات الإنسان النفسية وأزماته الأخلاقية والسلوكية هي استجابات لعجز البيئة عن إشباع احتياجاته الذاتية والحيوية.
 7. حاجات الإنسان البيولوجية هي حقيقة الوجود الإنساني، ويحددها المسكن والغذاء والعمل والأسرة والجيرة والتنظيم الاجتماعي الخارجي. (عبد المجيد وآخرون، 2008، ص 69)
- *إيجابيات النظرية الأيكولوجية:**

1. تحديد المشكلات المرتبطة بالبيئة المحيطة.
2. التعرف على بناءات القمة في المجتمع (قيادات شعبية - قيادات تنفيذية - قيادات طبيعية)، ومدى تأثير هذه البناءات على البيئة الداخلية للمجتمع المحلي.
3. التعرف على الجوانب التي يمكن التركيز عليها للاستفادة من البيئة على مواجهة مشكلات المجتمع والعكس.
4. تقوية العلاقة وزيادة الثقة بين المجتمع والبيئة المحيطة.
5. دراسة أثر الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالبيئة على الأجهزة وعلاقتها بأفراد المجتمع. (رضوان، 2013، ص 49)

أوجه الاستفادة من هذه النظرية: تساعد هذه النظرية في تحديد المشكلات البيئية والتعرف على بناءات القوة في المجتمع (قيادات شعبية - قيادات تنفيذية - قيادات طبيعية)، ومدى تأثير هذه البناءات على البيئة الداخلية للمجتمع المحلي، وكذلك التعرف على الجوانب التي يمكن التركيز عليها للاستفادة من البيئة على مواجهة مشكلات المجتمع والعكس، والعمل على تقوية العلاقة وزيادة الثقة بين المجتمع والبيئة المحيطة، وأخيراً دراسة أثر الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالبيئة على الأجهزة وعلاقتها بأفراد المجتمع.

(ج) نظرية الضغوط:

تُمثل الضغوط موقفاً سلبياً لا يستطيع الإنسان التكيف معه، فدرجة تكيف الكائن مع هذه الضغوط تختلف حسب الظروف والمتغيرات المحيطة، فقد يتعرض أكثر من شخص لنفس الضغوط، ولكن ليس شرطاً أن تكون النتيجة واحدة أو أن يصاب الجميع مثلاً، حيث تختلف العوامل الاجتماعية والشخصية من فرد لآخر، وبالتالي تختلف الاستجابة والنتيجة، والخلاصة أن الضغوط الاجتماعية تعني تعرض الإنسان لمواقف صعب التكيف معه مما ينعكس سلبياً على الإنسان، فإن الأفراد الذين يأخذون على عاتقهم بعض المسؤولية الشخصية عن المواقف الضاغطة، يتوافقون جيداً مع تلك المواقف عن أولئك الذين يلومون الآخرين أو يعتقدون أن مصدر الضغط بعيداً عن سيطرتهم تماماً. (Francis. T. Mcandrew, 1993, p.139)

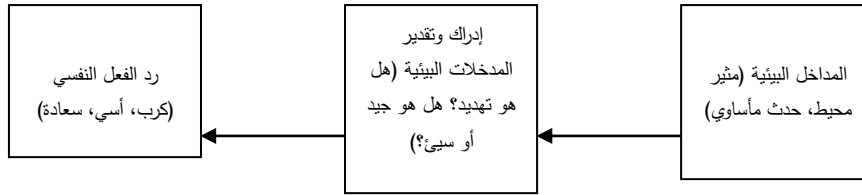
الافتراضات التي تقوم عليها نظرية الضغوط البيئية:

- تقوم على فرضية صريحة بإمكانية البيئة الفيزيقية في فرض الضغوط على البشر.
- عندما يصبح العبء البيئي الذي يمر به الفرد مرتفعاً جداً أو منخفضاً جداً لفترات ممتدة من الزمن تحدث الضغوط البيئية.
- أن هذه الضغوط تحدث عندما لا تتلاءم المتطلبات البيئية مع قدرة البشر.
- في بعض الحالات يمكن إرجاع الضغوط البيئية إلى زيادة في المعلومات التي تتجاوز الإمكانيات الخاصة بالانتباه

لدى الفرد.

- ينتج عن الضغوط إجهاد عقلي نفسي والذي يكون له تأثير جسدي.
 - وفي بعض الحالات يكون رد الفعل للضغوط عبارة عن استجابة لعدم إمكانية التنبؤ وعدم إمكانية السيطرة المدركة للبيئة.
 - تؤدي الضغوط إلى أن يشعر الفرد بالعجز وعدم القدرة على مواجهة الموقف أو التعايش معه. (Cohen, S. A, 1980, p. 80)
- مراحل حدوث الضغوط البيئية:

- حدث خارجي (مصدرة البيئة المحيطة بالفرد) يحدث للشخص.
 - إدراك الفرد لهذا الحدث ويقدره.
 - الاستجابة السيكولوجية من جانب الفرد. (Green, B. L & Defining Trauma, 1990, p. 1640)
- وبناء على ذلك فإن الضغوط تنتج من التفاعل بين أحداث خارجية، ومعارف واستجابات انفعالية، وتعتمد طبيعة الضغوط البيئية التي يتعرض لها الشخص على ما إذا كانت الضغوط مزمنة أو حادة فالضغوط المزمنة تمتد لفترات أطول وتسببها باستمرار أحداث تبقى لفترات طويلة عن تلك التي تسبب المشقة الحادة، فأن تحديد مثيرات الضغوط على أنها مزمنة أو حادة أكثر تعقيداً عما تبدو عليه. ويمكن تصنيف الأحداث في فئات حادة أو مزمنة في أي مرحلة من مراحل حدوث الضغوط.



فإن المواقف الضاغطة الحادة المتكررة التي تشمل مثيرات مختلفة للضغوط من الممكن أن تكون لها نفس الآثار الخطيرة على الأفراد، ومن المعتاد أن تصنف الضغوط البيئية في واحد من الفئات الأربعة التالية:

- 1- الأحداث المفاجئة والعنيفة.
 - 2- أحداث الحياة المثيرة للضغوط كالمشكلات العائلية.
 - 3- المشاحنات اليومية كالتعامل مع الزحام أو التنقل اليومي.
 - 4- التنبيه الزائد الناتج عن عوامل في البيئة المحيطة. (Baum & Baum, 1982, p. 56)
- وتدرك الضغوط المحيطة المعتادة على أنها تتجاوز إمكانية الفرد على التحكم فيها، ويمكن تحملها لفترات قصيرة من الوقت دون ضرر واضح، فأن التعرض الممتد لأي ضاغط محيط بالغ الشدة يسبب زيادة في مستويات الاستثارة والتي قد تتداخل مع أداء المهام وتؤثر في الحالات المزاجية والصحة الجسمية، والأفراد الذين يدركون أنه يمكنهم الحصول على المساعدة والدعم من الآخرين يتكيفون بشكل أفضل للضغوط البيئية، ولكن الضغوط البيئية المستمرة والدائمة تفتت هذه المساندة الاجتماعية، وتقلص المدى الذي يمكن أن تبلغه في حماية الأفراد من الضغط النفسي الشديد. (Lepore & Schneider 1991, p. 899)

أوجه الاستفادة من هذه النظرية:

تُعتبر خصائص وسمات السكن العشوائي في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً من أحد أهم المخاطر البيئية مصدراً للضغوط لأنها شديدة وغير متوقعة، وتسبب الخوف والقلق للمقيمين بها، وحتى بالنسبة لأولئك الذين لا تشملهم المخاطر البيئية فإن الارتباط اللاحق مع من يتعرضون للضغوط البيئية يمكن أن يكون صادمًا لهم. (Ursano, 1990, p. 1766)

فالأحداث التي يمر بها الفرد يمكن أن تكون شديدة في طبيعتها، مما يعنى أنها قصيرة ومفاجئة وشديدة وغير قابلة للتنبؤ، وتميل الأحداث الشاملة إلى أن تكون أكثر انتشاراً واستمراراً عن الأخطار الشديدة. (Kates, 1976, p. 25)

(د) المواطنة البيئية:

ولد مفهوم المواطنة البيئية - كفكرة مستحدثة - من صحوة الضمير العالمي في ضوء الظاهرة المتزايدة للتلوث البيئي، بهدف إيقاظ وعي المشرع الوطني والدولي بسرعة التحرك لحماية حقوق الإنسان البيئية عبر الحاجة إلى استحضار البعد البيئي في كل تشريعات التنمية، ومن ثم تعزيز تحديد المسؤولية البيئية العالمية، وهي بذات الوقت فكرة محفزة للمواطنين من خلال غرس وتنمية القيمة البيئية وربطها بقضية الوجود البشري على كوكب الأرض، وخلق التزام شخصي بمعرفة المزيد عن البيئة بهدف اتخاذ إجراءات بيئية مسؤولة، كالمشاركة في صنع القرار البيئي لتعزيز الاستدامة وإنشاء جمعيات ومنظمات بيئية لتعزيز ودعم متطلبات المواطنة البيئية. (Micheletti, et.al, 2012, p. 144)

مفهوم المواطنة البيئية: تشير المواطنة البيئية إلى استعدادات الفرد للمشاركة في حماية البيئة والمحافظة عليها، ومواجهة القضايا والمشكلات، واتخاذ القرارات المناسبة لحلها، والمساهمة الفعالة في بناء مجتمعه مع تطوير قدرته للتكيف والتعايش مع حضارة المجتمعات المعاصرة. (الرفاعي، 2007، ص249)

كما تشير المواطنة البيئية إلى الالتزام بالقيم والمبادئ الكامنة وراءه، حيث تشكل نهج يقوم على القيم لتشجيع السلوك المؤيد للبيئة، وهذه المواطنة تفعل ذلك بطريقة تهدف إلى استخلاص القيم الكامنة بالفعل لدى الفرد وليس بالضرورة أن تكون هذه القيم بيئية في طبيعتها ذلك أن الأساس هو العدل بين البشر بدلاً من اقتصار الاهتمام من أجل البيئة فقط أو لما توفره للبشر، لذلك فإن مفهوم المواطنة البيئية يركز على فكرة الحقوق والمسؤوليات مع التأكيد على حق الحصول على مساحة قابلة للعيش من المساحات البيئية ومسؤولية الأشخاص الذين يشغلون كثيراً من هذا الفضاء البيئي للحد من بصماتهم البيئية عبر الإجراءات العامة والخاصة على حد سواء. (Dobson, 2010 p. 52)

أهداف المواطنة البيئية:

1. توليد الإيمان بأن الحقوق البيئية يقابلها المسؤوليات البيئية للآخرين.
2. تفضيل المصلحة العامة، فالمواطنة البيئية ترمي للحفاظ على سلامة الموارد المشتركة ذات النفع العام.
3. تعزيز المعرفة المعنوية والأخلاقية التي لا تقل أهمية عن المعرفة العلمية التقنية في سياق تغيير السلوك المؤيد للبيئة.
4. إكساب المواطنين المعلومات والمعارف التي تسهم في الإصلاح البيئي من أجل التنمية المستدامة، وتحسين السلوك البيئي في الحياة، وتجنب الأضرار البيئية قبل وقوعها، وتحفيز الأفراد للمشاركة في اتخاذ القرارات ووضع الحلول المعنية بالشؤون البيئية والتنمية.

5. وصف علاقات سياسية جديدة بين المواطن والوطن في المسائل التي تهم القضايا البيئية، والجمع ما بين قضايا البيئة وقضايا المجتمع لتحقيق مجتمعات أكثر استدامة.
6. تأصيل مبدأ المواطن الرشيد الذي يراعي الاهتمامات البيئية، وتحقيق الشراكة بين الحكومة والمواطنين من أجل تحقيق الاستدامة. (بني حمدان، 2018، ص 35)
- أبعاد المواطنة البيئية:**

1. **المسؤولية الشخصية البيئية:** يشير هذا البعد إلى قدرة الفرد على تحمله مسؤولية اتخاذ القرارات تجاه البيئة، عبر وعيه وتعاونه مع الآخرين لحناية البيئة من استنزاف مواردها بغية التنمية المستدامة، فالسلوكيات الشخصية للإنسان تؤثر بصورة كبيرة على البيئة في جميع نشاطاته اليومية، فهذا البعد يجعل الشخص مسؤولاً مسؤولية شخصية تجاه البيئة.
2. **العدالة البيئية:** يؤكد هذا البعد على أهمية حصول جميع المواطنين على حقوقهم البيئية كالماء والهواء النظيفين والسكن الصحي، ويفرض هذا البعد حصول أي امتيازات لفئة معينة من المجتمع على حساب الفئات الأخرى، فكل الفقراء والأقليات تعاني من التوزيع غير العادل لموارد البيئة، في حين أن المواطنة البيئية وفق هذا البعد تجعل العدالة البيئية مطلباً من حقوق المواطنة.
3. **المشاركة البيئية:** تعني العمل الجماعي، فهذا البعد يؤكد على أهمية مشاركة الناس كأعضاء في الجماعة، بحيث يشارك المواطنون والمسؤولين والساسة في صنع قرارات مرتبطة بالبيئة ومواجهة تحدياتها، فمواجهة العديد من المشاكل البيئية يحتاج إلى عمل جماعي. (القاسمية، 2018، ص 27)

الإجراءات المنهجية للبحث

- (أ) **نوع البحث:** ينتمي البحث إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية لكونها أنسب أنواع البحوث ملائمة لطبيعة موضوع البحث وأهدافه وتساؤلاته وطريقة إجرائه، والتي تهدف إلى تحديد العلاقة بين الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وضعف الانتماء البيئي بمدينة الأمل.
- (ب) **منهج البحث:** استخدم البحث منهج الوصفي التحليلي يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العلمية.
- (ج) **عينة البحث:** تم اختيار مجتمع البحث لمناسبته مع طبيعة مشكلته وأهدافه وفروضه، وتكونت عينة البحث من عينة عشوائية بسيطة قوامها (150) من السكان المقيمين بالمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً في مدينة الأمل "عزبة الهجانة سابقاً" والتي تقع بمحافظة القاهرة.
- شروط اختيار العينة:**

1. أن تكون عينة البحث من السكان المقيمين بالمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً في مدينة الأمل "عزبة الهجانة سابقاً" والتي تقع بمحافظة القاهرة.
2. أن تكون عينة البحث عشوائية.
3. ألا يقل العمر الزمني لمفردات عينة البحث عن 20 عاماً.
4. خلو مفردات عينة البحث من مرض مزمن أو إعاقة.

أسباب تحديد حجم العينة: تناسب الحجم لقدرات الباحثون ولطبيعة مجتمع البحث.
آلية سحب العينة: من السكان المقيمين في مدينة الأمل "عزبة الهجانة سابقاً"، والمتريدين على مؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية الشاملة.

(د) **أداتا البحث:** الأداة هي الوسيلة العلمية التي يستخدمها الباحث في جمع بياناته من مفردات مجتمع الدراسة الذي يحدده، والأدوات في البحوث الاجتماعية متعددة ومتنوعة، حيث إن كل أداة تفيد في موقف معين مع أشخاص محددين ومع نوع دراسة ومنهج معين، ومن ثم فإن الأداة تتحصر قيمتها في أنها وسيلة لجمع المعلومات. (عويس، 2001، ص 108)

واتساقاً مع متطلبات البحث، استخدم الباحثون أداتين هما: استمارة استبيان حول مستوى الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، مطبق على السكان المقيمين في مدينة الأمل، ومقياس الانتماء البيئي للسكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، بحيث تتفق هاتان الأداتين مع مشكلة البحث وأهدافه وتسألاته وفروضه وطريقة إجرائه، وقام الباحثون بإتباع الخطوات التالية في إعداد الأداتين:

(أ) **استمارة الاستبيان:**

الخطوة الأولى: تحديد أبعاد استمارة الاستبيان:

- **البُعد الأول: البيانات الأولية،** ويتكون هذا البُعد من مجموعة بيانات أولية: (كالاسم - النوع - السن - عدد أفراد الأسرة في المسكن - الحالة الاجتماعية - الحالة التعليمية - الحالة المهنية - مكان العمل - البُعد الزمني بين المسكن والعمل).
- **البُعد الثاني: سمات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً،** ويتكون هذا البُعد من أربعة محاور، هي: (السمات الاجتماعية - السمات النفسية - السمات الاقتصادية - السمات الثقافية).
- **البُعد الثالث: خصائص المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً،** ويتكون هذا البُعد من سبعة محاور، هي: (طبيعة المسكن - عدد الغرف بالمسكن - عدد الطوابق بالمسكن - مادة بناء المسكن - مدة الإقامة بالمسكن - أسباب الإقامة في المنطقة - الخدمات المتاحة بالمسكن).
- **البُعد الرابع: الخصائص البيئية للمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً،** ويتكون هذا البُعد من ثمان محاور، هم: (قيمة سعر متر الأرض - عرض الشارع - مراعاة معايير التخطيط العمراني في البناء - توفر المرافق الحكومية - توفر الخدمات الحكومية - توفر الخدمات الترفيهية - المشكلات التي تعاني منها المنطقة السكنية - الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المترتبة على الخصائص البيئية للمنطقة).
- **البُعد الخامس: حاجات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً،** ويتكون هذا البُعد من ثلاثة محاور، هي: (الحاجات الاجتماعية - الحاجات النفسية - الحاجات الاقتصادية).

الخطوة الثانية: تحديد أوزان وفقرات الاستبيان.

تم مراعاة العديد من المبادئ في إعداد أسئلة الاستبيان كالوضوح وعدم الغموض، وألا يكون السؤال متعدد المعاني، بحيث تكون الإجابة لكل عبارة (نعم) أو (لا)، وأعطيت لكل استجابة من هذه الاستجابات وزناً (درجة)، وتأخذ العبارات الموجبة الأوزان التالية: نعم (درجتان)، لا (درجة واحدة)، بينما تأخذ العبارات السالبة الأوزان التالية: نعم (درجة واحدة)، (درجتان).

الخطوة الثالثة: آراء السادة المحكمين على الاستبيان:

جدول رقم (1): نسبة آراء السادة المحكمين استبيان مستوى الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بأبعاده الرئيسية ومحاوره الفرعية

(ن = 10)

التكوين	نسبة الاتفاق	التكرار	المحاور	الأبعاد
تقبل	100%	10	الاسم - النوع - السن - عدد أفراد الأسرة في المسكن - الحالة الاجتماعية - الحالة التعليمية - الحالة المهنية - مكان العمل - البُعد الزمني بين المسكن والعمل.	البيانات الأولية
تقبل	100%	10	- السمات الاجتماعية. - السمات النفسية. - السمات الاقتصادية. - السمات الثقافية.	سمات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً
تقبل	90%	90	- طبيعة المسكن. - عدد الغرف بالمسكن. - عدد الطوابق بالمسكن. - مادة بناء المسكن. - مدة الإقامة بالمسكن. - أسباب الإقامة في المنطقة. - الخدمات المتاحة بالمسكن.	خصائص المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً
تقبل	100%	10	- قيمة سعر متر الأرض. - عرض الشارع. - مراعاة معايير التخطيط العمراني في البناء. - توفر المرافق الحكومية. - توفر الخدمات الحكومية. - توفر الخدمات الترفيهية. - المشكلات التي تعاني منها المنطقة السكنية. - الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المترتبة على الخصائص البيئية للمنطقة.	الخصائص البيئية للمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً
تقبل	90%	90	- الحاجات الاجتماعية. - الحاجات النفسية. - الحاجات الاقتصادية.	حاجات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً

اتضح من الجدول رقم (1) تراوح آراء السادة المحكمين حول أبعاد الاستبيان الرئيسية ومحاوره الفرعية من (90% إلى 100%)، وقد ارتضى الباحثون بنسبة (90%) فما فوق، لقبول الأبعاد المكونة لاستبيان مستوى الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً.

(ب) مقياس الانتماء البيئي للسكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً:

(أ) صدق المقياس:

صدق الاتساق الداخلي: يقصد به صدق الاتساق الداخلي للمقياس، فقد استخدم البحث هذا الإجراء على ثلاثة مستويات، هي:

المستوى الأول: حساب النسب التكرارية لعبارات أبعاد المقياس:

جدول رقم (2) اتفاق السادة المحكمين حول عبارات أبعاد مقياس الانتماء البيئي للسكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً

(ن=10)

احترام القانون			المشاركة			المسئولية الاجتماعية			الهوية		
النسبة	تكرار	م	النسبة	تكرار	م	النسبة	تكرار	م	النسبة	تكرار	م
%40	4	1	%80	8	1	%90	9	1	%80	8	1
%90	9	2	%80	8	2	%100	10	2	%90	9	2
%100	10	3	%90	9	3	%80	8	3	%100	10	3
%80	8	4	%100	10	4	%80	8	4	%100	10	4
%80	8	5	%50	5	5	%80	8	5	%50	5	5
%90	9	6	%80	8	6	%90	9	6	%100	10	6
%50	5	7	%80	8	7	%40	4	7	%90	9	7
%100	10	8	%90	9	8	%80	8	8	%90	9	8
%80	8	9	%80	8	9	%40	4	9	%100	10	9
%80	8	10	%80	8	10	%90	9	10	%80	8	10
%80	8	11	%80	8	11	%100	10	11	%80	8	11
%90	9	12	%80	8	12	%80	8	12	%80	8	12
%40	4	13	%40	4	13	%90	9	13	%100	10	13
%100	10	14	%90	9	14	%60	6	14	%70	7	14
%80	8	15	%50	5	15	%50	5	15	%80	8	15
%100	10	16				%100	10	16			
						%80	8	17			

اتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة آراء السادة المحكمين انحصرت ما بين (40% إلى 100%) لعبارات أبعاد مقياس الانتماء البيئي للسكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، وقد ارتضى الباحثون بنسبة (80%) لقبول عبارات كل بُعد من أبعاد المقياس، وبذلك تم استبعاد العبارات رقم (5-9-14) لبُعد الهوية، كما استبعدت العبارات رقم (7-9-14-15) لبُعد المسئولية الاجتماعية، وتم استبعاد العبارات رقم (5-13-15) لبُعد المشاركة الاجتماعية، والعبارات رقم (1-7-13) لبُعد احترام القانون.

المستوى الثاني: حساب معامل الارتباط بين درجة العبارة ودرجة البُعد الذي تنتمي إليه:

جدول رقم (3) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات أبعاد مقياس الانتماء البيئي للسكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً والدرجة الكلية للبُعد الذي تنتمي إليه

(ن=10)

الهوية			المسئولية الاجتماعية			المشاركة الاجتماعية			احترام القانون		
م	معامل الارتباط	الدالة	م	معامل الارتباط	الدالة	م	معامل الارتباط	الدالة	م	معامل الارتباط	الدالة
1	0.74	دال	1	0.74	دال	1	0.74	دال	1	0.74	دال
2	0.71	دال	2	0.75	دال	2	0.77	دال	2	0.71	دال
3	0.77	دال	3	0.76	دال	3	0.74	دال	3	0.76	دال
4	0.81	دال	4	0.77	دال	4	0.76	دال	4	0.71	دال
5	--	--	5	0.73	دال	5	--	--	5	0.73	دال
6	0.79	دال	6	0.73	دال	6	0.76	دال	6	0.71	دال
7	0.83	دال	7	--	--	7	0.71	دال	7	--	--
8	0.91	دال	8	0.76	دال	8	0.78	دال	8	0.76	دال
9	0.86	دال	9	--	--	9	0.73	دال	9	0.71	دال
10	0.75	دال	10	0.76	دال	10	0.70	دال	10	0.76	دال
11	0.78	دال	11	0.77	دال	11	0.76	دال	11	0.73	دال
12	0.94	دال	12	0.76	دال	12	0.72	دال	12	0.71	دال
13	0.79	دال	13	0.74	دال	13	--	--	13	--	--
14	--	--	14	--	--	14	0.79	دال	14	0.76	دال
15	0.87	دال	15	--	--	15	--	--	15	0.77	دال
			16	0.79	دال	16	0.73	دال	16	0.73	دال
			17	0.78	دال	17			17		

*قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 0.632

اتضح من الجدول رقم (3) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة وبين مجموع الدرجات الكلية للأبعاد المقترحة لمقياس الانتماء البيئي للسكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً كانت أكبر من قيمة (ر) الجدولية، مما يدل على وجود ارتباط بين عبارات المقياس وبين أبعاده الأربعة.
المستوى الثالث: حساب معاملات الارتباط بين درجات كل بُعد للمقياس:

جدول رقم (4): معاملات الارتباط بين درجات كل بُعد لمقياس الانتماء البيئي للسكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً والدرجة الكلية للمقياس

(ن=10)

م	الأبعاد	عدد العبارات	معامل الارتباط	الدالة
1	الهوية	12	0.891	دال
2	المسئولية الاجتماعية	13	0.746	دال
3	المشاركة الاجتماعية	12	0.671	دال
4	احترام القانون	13	0.725	دال

*قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 0.632

اتضح من الجدول رقم (4) أن معاملات الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية للمقياس دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على صدق المقياس لما وضع من أجله.

(ب) ثبات المقياس:

لإيجاد معامل الثبات لأبعاد مقياس الانتماء البيئي للسكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، قام الباحثون باستخدام طريقة التجزئة النصفية لإجابات عينة البحث بالنسبة لكل بُعد باستخدام معادلة سبيرمان - براون Spearman- Prawn، وجتمان Guttman لإيجاد معامل الارتباط بين العبارات الزوجية والعبارات الفردية لكل بُعد، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (5): معامل الثبات بالتجزئة النصفية لأبعاد مقياس الانتماء البيئي للسكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً

(ن=10)

م	الأبعاد	عدد العبارات	التجزئة النصفية	
			سبيرمان	جتمان
1	الهوية	12	0.75	0.69
2	المسؤولية الاجتماعية	13	0.87	0.85
3	المشاركة الاجتماعية	12	0.72	0.75
4	احترام القانون	13	0.76	0.73

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 0.632

اتضح من الجدول رقم (5) أن معاملات الارتباط بين نصفي المقياس للأبعاد قد تراوحت ما بين (0.72-0.87) بمعادلة سبيرمان- براون، وتراوحت بين (0.69 - 0.85) بمعادلة جتمان، مما يدل على أن المقياس ذو معامل ثبات عالي.

(هـ) حدود البحث:

1. الحدود المكانية: تحدد المجال المكاني للمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بمدينة الأمل "عزبة الهجانة سابقاً"، والتي تقع في نطاق محافظة القاهرة.

2. الحدود الزمنية: تمثل في فترة جمع البيانات من الميدان في الفترة من 2023/1/1 حتى 2023 /4/20.

(و) أساليب المعالجة الإحصائية: تم تفرغ البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي المعروف ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية وتم التحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS V. 25، وذلك على النحو التالي:

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والتكرارات.
- اختبار الاتساق الداخلي من خلال معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد المقياس.
- معاملات ارتباط بيرسون وجتمان لأبعاد البحث لإثبات صحة فروض البحث.
- اختبار كا².

النتائج العامة للبحث

أولاً: النتائج المرتبطة بمستوى الانتماء البيئي:

جدول رقم (6): مستوى الانتماء البيئي لدى المقيمين في المناطق غير المخطط تنظيمياً وقانونياً (بُعد الهوية)

150=

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجموع التقديري	النسبة المئوية	كا ²
1	انتسب إلى منطقتي السكنية.	4.025	0.32	184	69.69%	54.98
2	أفتخر بالمجتمع الذي أعيش فيه.	3.514	0.52	163	61.74%	48.65
3	أشعر بالارتياح لانتمائي إلى منطقتي السكنية.	2.65	0.74	152	57.57%	47.65
4	أقناني في التضحية من أجل أمن واستقرار منطقتي السكنية.	2.84	0.36	179	67.80%	42.32
5	أتمسك بثقافة مجتمعي.	2.470	0.32	184	69.69%	47.32
6	انسجم مع قيم وعادات وتقاليد منطقتي السكنية.	2.74	0.74	151	57.19%	42.65
7	أشعر بالأغتراب في منطقتي السكنية.	2.32	0.32	211	79.92%	48.62
8	أشعر بالضيق عند سماعي أحاديث الآخرين التي تقلل من منطقتي السكنية.	2.41	0.15	163	61.74%	46.32
9	استمتع بالحياة في منطقتي السكنية.	2.74	0.78	171	64.77%	42.36
10	أشعر بالفخر والاعتزاز لأنني أقطن عزبة الهجانة رغم الظروف البيئية.	2.63	0.63	193	73.10%	48.52
11	أشعر بحنين إلى منطقتي السكنية عند غيابي فترة طويلة.	2.74	0.14	176	66.66%	46.36
12	أضحى من أجل مساعدة الآخرين لحل مشاكلهم.	2.15	0.74	187	70.83%	48.31

اتضح من الجدول رقم (6) أن قيمة (كا²) للبعد الأول من أبعاد مقياس الانتماء البيئي لدى المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً (بُعد الهوية)، حيث انحصر ما بين (42.36 إلى 54.98)، وقد تراوحت النسبة المئوية ما بين (61.74% إلى 79.92%)، وكانت الاستجابات في الاتجاه السلبي، حيث أوضح المقياس وجود انخفاض في مستوى بُعد الهوية لدى المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً.

وتتفق تلك النتائج مع دراسة كل من (مي أنور عبد الراضي حفني، 2021)، ودراسة Richard M. lee & (Steven Robbins, 1995)، ودراسة (شعبان حامد ونادية زغول، 2001)، كما تتفق مع افتراضات نظرية الضغوط، حيث تتجاوز الضغوط إمكانية الفرد على التحكم فيها، والتعرض الممتد لأي ضاغط محيط بالغ الشدة يسبب زيادة في مستويات الاستثارة والتي قد تتداخل مع أداء المهام وتؤثر في الحالات المزاجية والصحة الجسمية، فالضغوط البيئية المستمرة والدائمة تفتت المساندة الاجتماعية، وتقلص المدى الذي يمكن أن تبلغه في حماية الأفراد من الضغط النفسي الشديد.

جدول رقم (7): مستوى الانتماء البيئي لدى المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بُعد (المسئولية الاجتماعية)

ن=150

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجموع التقديري	النسبة المئوية	كا ²
1	أساهم بتقديم النصائح للمسؤولين الحكوميين لخلق واقع بيئي أفضل.	4.85	0.32	111	62.71%	52.54
2	تقع مسئولية حل مشكلة النظافة على عاتق الحكومة وحدها.	4.52	0.14	86	48.58%	48.65
3	أضغط على الأجهزة الحكومية لتلبية حاجات سكان المنطقة.	4.52	0.21	117	66.10%	49.52
4	أفضل توزيع الأدوار والمهام في حل مشكلات منطقتي السكنية.	4.41	0.14	134	75.70%	58.62
5	التزام بالقوانين لأجل الحفاظ على أمن وسلامة مجتمعي.	4.32	0.52	120	67.79%	47.65
6	أضطر لمخالفة القوانين في بعض الأحيان.	4.14	0.32	101	57.06%	51.62
7	أؤيد محاسبة المخالفين للقوانين.	4.63	0.58	116	65.53%	47.36
8	أندمر عند تكليفي بواجبات تفوق طاقتي.	4.14	0.25	130	73.44%	51.65
9	أشعر بالسعادة عند حصولي على حقوقي.	4.63	0.47	100	56.49%	54.52
10	أؤمن بأن تحمل المسئولية هي واجب والتزام على كل فرد.	4.11	0.32	161	90.96%	45.65
11	أغضب عند تنفيذ القانون بدون مساواة بين المواطنين.	4.32	0.41	105	59.32%	48.98
12	أساهم في المحافظة على ممتلكات الدولة بمنطقتي السكنية.	4.74	0.25	89	50.28%	42.62
13	أبادر إلى تبليغ الجهات المختصة عند رؤيتي مخالفة قوانين البناء السكني.	4.33	0.41	159	60.22%	49.32

اتضح من الجدول رقم (7) أن قيمة (كا²) للبعد الثاني من أبعاد مقياس الانتماء البيئي لدى المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بُعد (المسئولية الاجتماعية)، حيث انحصر ما بين (42.62 إلى 58.62)، وقد تراوحت النسبة المئوية ما بين (50.28% إلى 90.96%)، وكانت الاستجابات في الاتجاه السلبي، حيث أوضح المقياس وجود انخفاض في مستوى بُعد المسئولية الاجتماعية لدى المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً.

وتتفق تلك النتائج مع دراسة كل من (إبراهيم مهدي محمد، 2019)، ودراسة (محمد جابر صادق عبد الحافظ، 2018)، كما تتفق مع القواعد العامة لنظرية النسق الأيكولوجي، حيث إن النسق الأيكولوجي عنصر أساسي من عناصر البناء الاجتماعي نظراً للتأثيرات والتفاعلات المتبادلة بينهما، وفهم العوامل الخارجية والداخلية المحيطة وهو ما يظهر في تفاعل السكان بالمناطق العشوائية.

جدول رقم (8): مستوى الانتماء البيئي لدى المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بُعد (المشاركة الاجتماعية)

ن=150

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجموع التقديري	النسبة المئوية	كا ²
1	أقبل رأي الجماعة وان كان مخالفاً لرأي.	4.55	0.32	178	%67.42	47.62
2	أشارك في الأعمال التي تناسب مصالحتي فقط.	4.63	0.14	167	%63.25	47.69
3	أبذل جهدي من أجل الحماية البيئية لمنطقتي السكنية.	4.21	0.52	154	%58.33	45.98
4	أرغب في العمل الفردي لأن العمل الجماعي يقيدني.	4.74	0.41	173	%65.53	43.65
5	أحب أن أشارك في حماية البيئة من التدهور.	3.88	0.11	178	%67.42	48.62
6	أشعر بالخوف عند مشاركة المسؤولين الحكوميين.	3.47	0.14	147	%55.68	42.32
7	مشاركتي في الأعمال التطوعية طورت من مهاراتي الاجتماعية.	4.63	0.21	119	%67.23	49.32
8	مشاركتي في الأعمال التطوعية ترفع من مكانتي الاجتماعية لدى الآخرين.	4.62	0.17	144	%81.35	47.85
9	أحث كل من حولي على المشاركة في الأعمال التطوعية.	4.74	0.62	109	%61.58	46.54
10	يزداد حماسي عندما يتم اختياري للمشاركة المجتمعية.	5.10	0.25	130	%73.44	47.62
11	أشعر بضيق عند تكليفي بالأعمال التطوعية.	4.63	0.74	109	%61.58	48.26
12	ينتابني شعور بالضيق من عدم مشاركة الجيران في نظافة المنطقة.	3.21	0.32	126	%71.58	46.32

اتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة (كا²) للبعد الثالث من أبعاد مقياس الانتماء البيئي لدى المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بُعد (المشاركة الاجتماعية)، حيث انحصر ما بين (42.32 إلى 49.32)، وقد تراوحت النسبة المئوية ما بين (55.68% إلى 81.35%)، وكانت الاستجابات في الاتجاه السلبي، حيث أوضح المقياس وجود انخفاض في مستوى بُعد المشاركة الاجتماعية لدى المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً. وتتفق تلك النتائج مع دراسة كل من (ابنسام جمال عبد المنعم محمد، 2020)، ودراسة (Richard M. lee & Steven Robbins, 1995)، كما تتفق مع العناصر الأساسية المكونة للنسق الأيكولوجي، حيث توجد الطاقة الاجتماعية بمعنى النشاط والطاقة النفسية بمفهوم الاستعداد، والمهارة والثقة في الذات، وتنتج الطاقة غالباً من تحولات في المادة بفعل جهود الكائن الحي أو نشاطه أو بدونها، ولكل نوع من التحولات أسباباً ونتائج طبيعية أو صناعية.

جدول رقم (9): مستوى الانتماء البيئي لدى المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً (بُعد احترام القانون)

ن=150

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجموع التقديري	النسبة المئوية	كا ²
1	احترم تنفيذ القوانين كافة وخاصة المرتبطة بالتصالح.	4.69	0.25	159	60.22%	48.65
2	أحث المخالفين الآخرين لشروط البناء بتقنين أوضاعهم.	4.85	0.41	206	78.03%	48.62
3	أتجنب الآثار القانونية المترتبة على التقاعس للإبلاغ عن مخالفات البناء.	4.21	0.35	151	57.19%	42.32
4	أتجنب الآثار القانونية المترتبة على مخالفة شروط البناء.	4.87	0.14	162	61.36%	44.69
5	أقوم بدفع فواتير الخدمات (الكهرباء- المياه - .. الخ).	4.62	0.47	153	57.95%	44.87
6	أتهرب من عملية التصالح القانوني لمخالفتي شروط البناء والتشييد.	4.25	0.74	152	57.57%	46.63
7	أشعر بالارتياح والأمان بعد انتهاء إجراءات التصالح.	4.87	0.621	157	59.46%	47.362
8	أرغب في تكرار مخالفات البناء والتشييد في منطقتي السكنية.	4.74	0.25	119	45.07%	46.21
9	لا أجد معاملة حسنة من المسؤولين عن عملية التصالح.	4.63	0.14	183	69.31%	47.98
10	أندمّر عند المبالغة المالية جراء عملية التصالح.	4.25	0.74	186	70.45%	51.32
11	استغرق الكثير من الوقت والجهد في الانتهاء من إجراءات التصالح.	4.74	0.32	194	73.48%	47.62
12	يعود التصالح عليا بالنفع في تطوير منطقتي السكنية.	4.62	0.74	209	79.16%	42.32
13	ينتابني شعور بالضيق من عدم تحقيق العدالة بين المواطنين.	4.88	0.12	101	57.06%	47.69

اتضح من الجدول رقم (9) أن قيمة (كا²) للبعد الرابع من أبعاد مقياس الانتماء البيئي لدى المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً (بُعد احترام القانون)، حيث انحصر ما بين (42.32 إلى 51.32)، وقد تراوحت النسبة المئوية ما بين (45.07% إلى 79.16%)، وكانت الاستجابات في الاتجاه السلبي، حيث أوضح المقياس وجود انخفاض في مستوى بُعد احترام القانون لدى المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً. وتتفق تلك النتائج مع دراسة كل من (مي أنور عبد الراضي حنفي، 2021)، ودراسة (ابتسام جمال عبد المنعم محمد، 2020)، ودراسة (نيرمين طارق محمد السيد، 2015)، كما تتفق مع القواعد العامة للنسق الأيكولوجي، حيث قاعدة التوازن الحياتي في إطار التوازنات الداخلية لعمليات انقسام واندماج النسق للتكيف مع متغيرات البيئة المحيطة في ضوء الأدوار الوظيفية من أجل استمراره وبقائه

ثانياً: النتائج المرتبطة بالتحقق من صحة الفروض:

الفرض الأول: نص على الآتي: " تُوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين سمات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وارتباطها بضعف الانتماء البيئي ".
وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام معاملات الارتباط من خلال برنامج تحليل الرزم الإحصائية SPSS.

جدول رقم (10): العلاقة الارتباطية بين مستوى الانتماء البيئي والدرجة الكلية طبقاً لمتغيرات بُعد (سمات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً)

أبعاد مقياس الانتماء البيئي				بُعد الهوية	المتغيرات محاور بُعد (سمات السكان)
الدرجة الكلية للمقياس	بُعد احترام القانون	بُعد المشاركة الاجتماعية	بُعد المسؤولية الاجتماعية		
0.440 -	0.444 -	0.496 -	0.431 -	0.398 -	

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 0.138

اتضح من الجدول رقم (10) أن معاملات الارتباط بين مستوى الانتماء البيئي والدرجة الكلية لمحاور بُعد (سمات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً) ذات علاقة عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) بين متوسطات درجة مقياس الانتماء البيئي ومحاور بُعد (سمات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً)، والتي تمثلت في (السمات الاجتماعية- السمات النفسية - السمات الاقتصادية- السمات الثقافية).

وتتفق تلك النتائج مع دراسة كل من (ابتسام جمال محمد عبد المنعم محمد، 2020)، ودراسة (إبراهيم مهدي محمد، 2019)، ودراسة (محمد جابر صادق عبد الحافظ، 2018)، ودراسة (شعبان حامد ونادية زغلول، 2001)، ودراسة (Richard M.lee & Steven Robbins, 1995)، كما تتفق مع القواعد العامة لنظرية للنسق الأيكولوجي، حيث يكون النسق الأيكولوجي في حالة حركة مستمرة وتغير دائم سواء من داخل الأنساق الفرعية داخل النسق الأيكولوجي أو من الخارج فالعوامل الخارجية المحيطة بالنسق أيضاً في حالة تغير، ومن ناحية أخرى هناك عمليات انقسام واندماج النسق، هذا بجانب محاولات التكيف المستمرة مع متغيرات البيئة المحيطة.

الفرض الثاني: نص على الآتي: " تُوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين خصائص المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وارتباطها بضعف الانتماء البيئي ".

جدول (11) العلاقة الارتباطية بين مستوى الانتماء البيئي والدرجة الكلية لمتغيرات بُعد (خصائص المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً)

أبعاد مقياس الانتماء البيئي				بُعد الهوية	المتغيرات محاور بُعد (خصائص المسكن)
الدرجة الكلية للمقياس	بُعد احترام القانون	بُعد المشاركة الاجتماعية	بُعد المسؤولية الاجتماعية		
0.482 -	0.482 -	0.444 -	0.485 -	0.351 -	

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 0.138

اتضح من الجدول رقم (11) أن معاملات الارتباط بين مستوى الانتماء البيئي والدرجة الكلية لمحاور بُعد (خصائص المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً) ذات علاقة عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) بين متوسطات درجة مقياس الانتماء البيئي ومحاور بُعد خصائص المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في (طبيعة المسكن - عدد الغرف بالمسكن - عدد الطوابق بالمسكن - مادة بناء المسكن - مدة الإقامة بالمسكن - أسباب الإقامة في المنطقة - الخدمات المتاحة بالمسكن).

وتتفق تلك النتائج مع دراسة كل من (هشام عبد المنعم حسين محمد موسى، 2023)، ودراسة (ابتسام محمد مرسي، 2022)، ودراسة (شعبان حامد ونادية زغلول، 2001)، كما تتفق مع فرضيات النظرية الأيكولوجية بأن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن البيئة والطبيعة البشرية، وأن مشكلة الإنسان ما هي إلا نتاج لما يلاقه من ضعف في الإمكانيات البيئية التي يعيش فيها، وكذلك سطوة وضغوط وآلام هذه البيئة، وكذلك

عندما تعجز البيئة عن إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، فإنه يتعرض لمشكلات وأزمات نفسية وأخلاقية وسلوكية، كاستجابة طبيعية لهذا العجز البيئي.

الفرض الثالث: نص على الآتي: "توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الخصائص البيئية للمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وارتباطها بضعف الانتماء البيئي".

جدول (12): العلاقة الارتباطية بين مستوى الانتماء البيئي والدرجة الكلية لمتغيرات بُعد (الخصائص البيئية للمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً)

أبعاد مقياس الانتماء البيئي					المتغيرات
الدرجة الكلية للمقياس	بُعد احترام القانون	بُعد المشاركة الاجتماعية	بُعد المسؤولية الاجتماعية	بُعد الهوية	محاور بُعد (الخصائص البيئية)
0.428 -	0.428 -	0.438 -	0.398 -	0.345 -	

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 0.138

اتضح من الجدول رقم (12) أن معاملات الارتباط بين مستوى الانتماء البيئي والدرجة الكلية لمتغيرات بُعد (الخصائص البيئية للمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً) ذات علاقة عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) بين متوسطات درجة مقياس الانتماء البيئي ومحاور بُعد الخصائص البيئية للمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في: (قيمة سعر متر الأرض - عرض الشارع - مراعاة معايير التخطيط العمراني في البناء - توفر المرافق الحكومية - توفر الخدمات الحكومية - توفر الخدمات الترفيهية- المشكلات التي تعاني منها المنطقة السكنية- الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المترتبة على الخصائص البيئية للمنطقة).

وتتفق تلك النتائج مع دراسة كل من (هشام عبد المنعم حسين محمد موسى، 2023)، ودراسة (ابتسام محمد مرسي، 2022)، ودراسة (حامد، وزغول، 2001)، كما تتفق مع معطيات النظرية الأيكولوجية بأن البيئة هي المصدر الأساسي لسعادة الإنسان أو لشقائه، وأن كافة مضاعفات الإنسان النفسية وأزماته الأخلاقية والسلوكية هي استجابات لعجز البيئة عن إشباع احتياجاته الذاتية والحيوية.

الفرض الرابع: نص على الآتي: "توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حاجات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وارتباطها بضعف الانتماء البيئي".

جدول (13): العلاقة الارتباطية بين مستوى الانتماء البيئي والدرجة الكلية لمتغيرات بُعد حاجات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً)

أبعاد مقياس الانتماء البيئي					المتغيرات
الدرجة الكلية للمقياس	بُعد احترام القانون	بُعد المشاركة الاجتماعية	بُعد المسؤولية الاجتماعية	بُعد الهوية	محاور بُعد (حاجات السكان)
0.435 -	0.428 -	0.439 -	0.428 -	0.410 -	

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى (0.05) = 0.138

اتضح من الجدول رقم (13) أن معاملات الارتباط بين مستوى الانتماء البيئي والدرجة الكلية لمتغيرات بُعد (حاجات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً) ذات علاقة عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) بين متوسطات درجة مقياس الانتماء البيئي ومحاور بُعد حاجات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في: (الحاجات الاجتماعية- الحاجات النفسية - الحاجات الاقتصادية).

وتتفق تلك النتائج مع دراسة كل من (ابنسام جمال عبد المنعم محمد، 2020)، ودراسة (محمد جابر صادق عبد الحافظ، 2018)، كما تتفق مع معطيات نظرية النسق الأيكولوجي، حيث ضرورة المحافظة على التوازن الداخلي بين عناصر النسق والتوازن الخارجي أيضاً من خلال علاقة النسق بالبيئة المحيطة به، فإن المجتمعات عبارة عن أنساق بينها ارتباط متبادل، ويكتسب كل جزء معني في ضوء علاقته بالكل، كما يقوم كل جزء بأداء وظيفة معينة داخل النسق، وإن استمرار النسق في البقاء يرتبط باستمرار التوازن الذي يتحقق بشروط أربعة وهي: التكيف مع البيئة، وتحقيق الهدف الأساسي للنسق، وتحقيق التكامل بين أجزاء النسق، والحفاظ على بقاء النمط الأساسي.

النتائج العامة للبحث

1. النتائج العامة المرتبطة بسمات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً:

- أ- أوضحت نتائج البحث المرتبطة بالسمات الاجتماعية لسكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في العلاقات الاجتماعية السلبية بأفراد الأسرة والأصدقاء والجيران والمجتمع المحيط مثل: العنف والتمرد والانطواء وعدم الشعور بالأمن والأمان ورفض الواقع المعيشي، والشعور بالاضطهاد المجتمعي، وتفضيل العزلة.
- ب- أوضحت نتائج البحث المرتبطة بالسمات النفسية لسكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في الشعور النفسي للإقامة في هذه المنطقة السكنية مثل: الشعور بالقلق والتوتر والخوف، وعدم الشعور بالراحة والطمأنينة، والشعور بعدم الرضا، والشعور بالدونية، والشعور بالاضطهاد المجتمعي.
- ت- أوضحت نتائج البحث المرتبطة بالسمات الاقتصادية لسكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في عدم انتظام الدخل الشهري وعدم كفايته مثل: قلة فرص العمل وضعف المهارة والبطالة.
- ث- كشفت نتائج البحث المرتبطة بالسمات الثقافية لسكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في عدم الارتياح في الإقامة في هذه المنطقة السكنية، وعدم المشاركة في الأعمال التطوعية مثل: عدم التوافق الثقافي، واختلاف العادات والتقاليد، وعدم قبول الآخرين، والتعرض للإهانة، والاعتداء، والعنف، والسرقة.

2. النتائج العامة المرتبطة بخصائص المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً:

- أ- أوضحت نتائج البحث المرتبطة بطبيعة المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في إيجار المسكن أو وضع اليد، أو حراسة للغير.
- ب- أوضحت نتائج الدراسة المرتبطة بعدد الغرف في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في أنه لا يزيد عن غرفتين.
- ت- أوضحت نتائج البحث المرتبطة بعدد طوابق المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في أنه لا يزيد عن طابق واحد.
- ث- أوضحت نتائج البحث المرتبطة باستخدام مواد بناء المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في أنه يبني بدون خرسانة ومعظمها من الطوب اللبن والأسقف ذات الألواح الخشبية والصفوح.
- ج- أوضحت نتائج البحث المرتبطة أن مدة الإقامة في المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في أن الإقامة تجاوزت خمسة عشر عاماً.
- ح- أوضحت نتائج البحث المرتبطة بأسباب الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في

ضعف الدخول ورُخص تكلفة الإقامة والقرب من الأهل والأقارب.

خ- أوضحت نتائج البحث المرتبطة بالخدمات المتاحة بالمسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت إتاحة مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء وضعف إتاحة خدمات الغاز الطبيعي.

3. النتائج العامة المرتبطة بالخصائص البيئية للمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً:

أ- أوضحت نتائج البحث المرتبطة بقيمة سعر متر الأرض وعرض الشارع في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في غلاء أسعار الأراضي، وضيق الشوارع وضعف السيولة المرورية.

ب- أوضحت نتائج البحث المرتبطة بمراعاة بمعايير التخطيط العمراني في البناء بالمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في عدم الالتزام بمعايير التخطيط العمراني في البناء، بسبب رفض الحكومة استخراج التراخيص وارتفاع تكاليف استخراجها، والخوف من التعامل مع المسؤولين الحكوميين.

ت- أوضحت نتائج البحث المرتبطة بتوفر المرافق الحكومية في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت إتاحة مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء وضعف إتاحة خدمات الغاز الطبيعي.

ث- كشفت نتائج البحث المرتبطة بتوفر الخدمات الحكومية بالمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في نقص الخدمات التعليمية كعدم توفر المدارس الثانوية، والمستشفيات الحكومية، وعدم توفر مركز للدفاع المدني، ونقص خدمات النظافة.

ج- كشفت نتائج البحث المرتبطة بتوفر الخدمات الترفيهية بالمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في عدم توفر أماكن مفتوحة، وعدم توفر مساحات خضراء (منتزهات) وحدائق عامة، وعدم وجود أماكن للعب وعدم وجود دور سينما.

ح- كشفت نتائج البحث المرتبطة بالمشكلات المحيطة بالمسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في انتشار القمامة وتلوث الهواء والازدحام وارتفاع الكثافة السكانية، وانتشار البلطجة، وانتشار المخدرات، وانتشار الدعارة، والخروقات الأمنية، ونقص الخدمات الصحية والتعليمية.

خ- كشفت نتائج البحث المرتبطة بالآثار الاجتماعية المترتبة على الخصائص البيئية في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في سوء التوافق الاجتماعي، والأمية، وضعف العلاقات الاجتماعية، والتفكك الأسري، وضعف التنشئة الاجتماعية.

د- كشفت نتائج البحث المرتبطة بالآثار النفسية المترتبة على الخصائص البيئية في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في الشعور بالدونية، والشعور بعدم الراحة والطمأنينة، والشعور بعدم الرضا، والشعور بالخوف، والشعور بالتوتر، والشعور بالقلق، والشعور بالاضطهاد.

ذ- كشفت نتائج البحث المرتبطة بالآثار الاقتصادية المترتبة على الخصائص البيئية في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، والتي تمثلت في تدني مستوى المعيشة، والبطالة، وعدم الوفاء بمتطلبات الأسرة، وقلة فرص العمل.

4. النتائج العامة المرتبطة بحاجات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً:

أ- كشفت نتائج البحث أن الحاجات الاجتماعية تمثلت في الحاجة للحب والعطف، والحاجة للمكانة الاجتماعية، والهوية، والانتماء الاجتماعي، والمشاركة في الأعمال التطوعية.

ب- كشفت نتائج البحث أن الحاجات النفسية تمثلت في الحاجة إلى التقدير والقبول والاستقلال، والشعور بالخصوصية، وتأكيد الذات، والحاجة إلى الشعور بالأمن والأمان، والحاجة إلى التوافق النفسي.
ت- كشفت نتائج البحث أن الحاجات الاقتصادية تمثلت في إتاحة فرص عمل مناسبة، والحاجة لدخل يفي المتطلبات الأسرية، وتحسين مستوى المعيشة، والحاجة إلى توفير الخدمات الحكومية.
(ج) النتائج المرتبطة بفروض البحث:

1. تُوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين سمات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وارتباطها بضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل.
2. تُوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين خصائص المسكن في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وارتباطها بضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل.
3. تُوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الخصائص البيئية للمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وارتباطها بضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل.
4. تُوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حاجات سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وارتباطها بضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل.

الخلاصة

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحديد العلاقة بين الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل، وتم استخدام أداتين لجمع البيانات، هما: استمارة استبيان حول مستوى الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، ومقياس الانتماء البيئي للسكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، وطُبق البحث على عينة عشوائية من المقيمين في مدينة الأمل بمحافظة القاهرة، وتوصلت نتائج البحث إلى تدني سمات السكان المقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً، وكذلك تدني خصائص كل من المسكن والخصائص البيئية وحاجات السكان بمدينة الأمل، كما توصلت نتائج البحث بأنه يُوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإقامة في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وضعف الانتماء البيئي لدى السكان المقيمين في مدينة الأمل، ويوصي البحث بتطوير المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً وتحسين مستوى المعيشة بمدينة الأمل، وإجراء بحوث ودراسات تجريبية للمداخل النفسية والاجتماعية في تنمية الانتماء البيئي للمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً.

توصيات البحث

- تطوير المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بمدينة الأمل.
- تحسين مستوى المعيشة للمقيمين في المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بمدينة الأمل.
- إنشاء مراكز لرفع الوعي البيئي لدى سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً بمدينة الأمل.
- رفع القمامة بصفة مستمرة وعدم تكديسها.
- توفير الخدمات الحكومية الصحية والتعليمية المتنوعة.
- تطوير المراكز الصحية الحكومية والأهلية.
- تقديم المساعدات العينية والمادية للأسر الأكثر احتياجاً.

- تحسين مستوى الخدمات الأمنية.
- مواجهة مشكلات انتشار المخدرات والبلطجة.
- توفير البديل المناسب للمساكن المتهاكلة، مثل مشروع الأسمرات.

بحوث مقترحة

1. إجراء بحوث ودراسات إرشادية لرفع وعي سكان المناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً.
2. إجراء بحوث ودراسات تجريبية للمداخل النفسية والاجتماعية في تنمية الانتماء البيئي للمناطق غير المخططة تنظيمياً وقانونياً.

المراجع

- أبو زيد، أحمد (1996): دراسات في الإنسان والمجتمع والثقافة، الجزء الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- أبو زيد، أحمد (2009). البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع (المفهومات)، الطبعة الثامنة، الإسكندرية.
- بدوي، هناء حافظ (1998). التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع باستخدام نموذج التخطيط الاجتماعي لإشباع احتياجات سكان المناطق العشوائية، حلوان، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع، الجزء الثاني.
- بني حمدان، صفاء نواف (2018). دليل إداري تربوي مقترح لتعزيز دور مديري المدارس الثانوية الحكومية في الأردن في مجال المواطنة البيئية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
- الجهوري، عبد الهادي (2000). أصول علم الاجتماع السياسي، الطبعة الثانية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية.
- حامد، شعبان وزغلول، نادية (2001). تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة في الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.
- حفني، مي أنور عبد الراضي (2021). التمرد النفسي وعلاقته بالقابلية للاستهواء لدى عينة من أطفال المناطق العشوائية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
- رضوان، أحمد محمد عبد المطلب (2013). دور بناءات القوة في الحد من البيئة الاجتماعية الفيزيقية للفئات الأولى بالرعاية، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
- الرفاعي، عبد الملك (2007). التربية العلمية وتحقيق المواطنة البيئية، وقائع المؤتمر العلمي الحادي عشر للتربية وحقوق الإنسان، مصر.
- الزهراني، خالد (2014). المناطق العشوائية بمكة المكرمة بين الواقع والمأمول، رسالة ماجستير، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- السنهوري، أحمد (1992). البيئة في مجال الخدمة الاجتماعية، دار سعيد للنشر، القاهرة.
- السيد، السيد عبد العاطي (1997). الإيكولوجيا وعلم الاجتماع الحضري (مدخل دراسة الإنسان والبيئة والمجتمع)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- السيد، عبد العاطي السيد (1993). ترشيد استخدام عناصر البيئة كأسلوب لرفع إنتاجية الإنسان المصري، بحث منشور في مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الأمن والبيئة في الوطن العربي، الفترة من 15- 17 فبراير 1993، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

السيد، نيرمين طارق محمد (2015). الضبط الاجتماعي غير الرسمي وعلاقته بالشعور بالأمان والتكافل الاجتماعي "دراسة مقارنة بين منطقتين عشوائية وغير عشوائية"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

شفيق، ريماز (2017). تأثير السكن العشوائي على سلوكيات الأفراد، رسالة ماجستير، جامعة السودان.

عبد الحافظ، محمد جابر صادق (2018). دور الأحزاب السياسية المصرية في تنمية سلوك المشاركة الشعبية لمواجهة بعض المشكلات البيئية لدى سكان المناطق العشوائية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

عبد الشكور، صديقة عبد الله (2000). الارتقاء بالإسكان غير الرسمي في المناطق العشوائية عن طريق تطبيق نظريات التصميم الداخلي والتصميم الفرعي لتحقيق السلام الاجتماعي، المؤتمر العلمي الخامس عشر لكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، المجلد الأول.

عبد اللطيف، حاتم عبد المنعم أحمد (2004). الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في سوسولوجيا البيئة، القاهرة، دار النصر للنشر والتوزيع.

عبد اللطيف، رشاد (1998). إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، العمرانية للأوقفت، الجيزة.

عبد اللطيف، وجدي شفيق (2015). دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق العشوائية: دراسة حالة لمنطقة العجيزي بطنطا، المجلد (43)، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس.

عبد المجيد، هشام سعيد وآخرون (2008). المدخل إلى ممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، المهندسين للطباعة، الجيزة.

عثمان، عبد الفتاح (2005). خدمة الفرد في إطار التعددية النظرية المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة.

عويس، محمد محمود (2001). البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية (الدراسة والتشخيص في بحوث الممارسة)، القاهرة، دار النهضة العربية.

القاسمية، تركية بنت مرهون (2018). فاعلية التدريس بالقصص المصورة في الدراسات الاجتماعية على تنمية التحصيل والاتجاه نحو المواطنة البيئية لدى طلبة الصف الرابع الأساسي بسلطنة عمان، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، عمان.

الكردي، محمود وآخرون (2003). العشوائيات في المجتمع المصري رؤية نظرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجائنية، برنامج العشوائيات في المجتمع المصري، القاهرة.

لظفي، طلعت إبراهيم والزيات، كمال عبد الحميد (1999). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر.

محمد، ابتسام جمال عبد المنعم (2020). المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمشاركة الشباب المناطق العشوائية في مجال خدمة البيئة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

محمد، إبراهيم مهدي (2019). العمل الاجتماعي كمدخل لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى سكان المناطق العشوائية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

مرسي، ابتسام محمد (2022). الأبعاد الاجتماعية للتلوث البيئي في المجتمع المصري (دراسة تطبيقية: القمامة)، مجلة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد (14)، العدد (1)، كلية الآداب جامعة الفيوم.

المركز القومي لحقوق الإنسان (2013). إشكالية العشوائيات وتشريعات السكن بين الإتاحة والنهميش، القاهرة.

مصطفى، إيمان محمد عبد اللطيف (2016). المناطق العشوائية في مصر: الأسباب - الآثار - الحلول، العدد (2)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

موسى، هشام عبد المنعم حسين محمد (2023). الأثار البيئية والاجتماعية والنفسية لخطوط السكك الحديدية لدى العاملين والسكان المتاخمين ودور الإعلام في التعامل معها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

ناجي، محمود وآخرون (2007). خدمة الفرد في ضوء النظريات العلمية المعاصرة، دار المهندسين للطباعة، القاهرة.
يونس، فاروق ذكي (1992). مفهوم البيئة في الخدمة الاجتماعية، بحث منشور في المؤتمر السنوي للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

Baum, A, Singer, J.E & Baum, C (1982). Stress and the Environment, ING, W, Evans, (ed), Environment Stress, New York, Cambridge University Press.

Cohen, S. A (1980): Aftereffects of Stress on human Performance and Social behavior, A review Of Research and Theory, Psychological, Bulletin, p.80.

Dobson, Andrew (2010). Environmental Citizenship and Pro-Environmental Behavior Rapid Research and Evidence Review, Sustainable Development Research Network, United Kingdom.

F. Daniel, L. Doak, M. Scott (1994). A Useful Role for Theory in Conservation Special Feature Ecological Theory and Endangered Species Ecology, New York, Vol 75 No3, p. 615.

Francis. T. Mcandrew (1993). Environmental Psychology, Brooks, Cole Publishing, Company, Pacific Grove, California, USA.

Green, B.L & Defining Trauma (1990). Terminology and Generic Stressor Dimensions, Journal of Applied Social Psychology.

H. J. Morowitz, C.Potter (1993). Balancing Species Preservation and Economic Consideration Perspectives on Biodiversity (Case Studies of Genetics, Resource Conservation and Development), (ed) Cohen, New York,p25.

Kates, R.W (1976). Experiencing the Environmental as hazard, (Ads), Environmental Psychology, People and their physical setting (2nd ed.), New York, Holt, Rinehart &Winston.

Lepore, S. J, Evans, G.W, & Schneider.M. L (1991). Dynamic role of Social Support in the Link Between Chronice Stress and Psychological Distress, Journal of Personality and Social Psychology.

Micheletti, Michele. Stolle, Dietlind and Berlin, Daniel (2012). Habits of Sustainable Citizenship: The Example of Political Consumerism, HELDA- The Digital Repository of University of Helsinki, Studies Across Disciplines in the Humanities and Social Sciences, No. 12, 144.

N. Brill (2016): Working with People, The helping Process, Longman, New York, P.14.

Performance and innovation Unit (2002). Cial a discussion paper, London, APRIL, p.211.

Richard M.lee & Steven B, Robbins (1995). Measuring Belongingness: the Social Connectedness, Social assurance Scales, University of California, Santa Barbara.

Ursano, R.J, & Fullerton,C.S (1990). Cognitive and behavioral responses to trauma , Journal of Applied Social Psychology,20.

RESIDENCE IN UNPLANNED AREAS AND WEAK ENVIRONMENTAL AFFILIATION: A FIELD STUDY IN AL AMAL CITY IN CAIRO GOVERNORATE.

Abeer S. I. Ali ⁽¹⁾; Mostafa I. Awad ⁽¹⁾; Faisal Z. Abd Alwahid ⁽²⁾

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University.

2) Faculty of Law, Ain Shams University

ABSTRACT

The research aimed to determine the relationship between residence in unplanned areas, both organizationally and legally, and the weak environmental affiliation among residents residing in AL Amal City, the research relied on the descriptive analytical memento. The researchers used two tools to collect data: a questionnaire on the level of residence in unplanned areas, both organizationally and legally, and a measure of the environmental affiliation of residents residing in unplanned areas, both organizationally and legally. The research was applied to a random sample of one hundred and fifty individuals residing in Al Amal City in Cairo Governorate. The results of the research revealed a decline in the characteristics of the population residing in unplanned areas, both organizationally and legally, as well as a decline in the characteristics of housing, environmental characteristics, and the needs of the population in AL Amal City. The research results also found that there is a statistically significant relationship between residence in unplanned areas, both organizationally and legally, and weak environmental affiliation among residents residing in AL Amal City .The research recommends developing the unplanned areas, both organizationally and legally, improving the standard of living in AL Amal City , and conducting research and experimental studies of psychological and social approaches to developing environmental belonging to the unplanned areas, both organizationally and legally.

Keywords: Informally planned areas structurally and legally. Environmental affiliation.